كلية التجارة
جامعة الأزهر - فرع البنات

أساسيات علم الاقتصاد

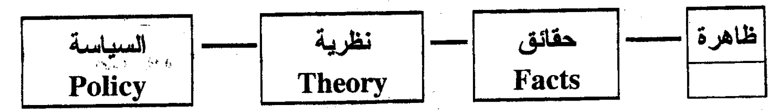
دكتورة
أمال نظير مدكور
قسم الاقتصاد

١٤٢٧ - ١٤٢٨ هـ
٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ م

مقدمـــــــة:

يهتم علم الاقتصاد بتفسير الظواهر الاقتصادية وتجميع وترتيب الحقائق المصاحبة لهذه الظواهر ويضع لها نظريات ومبادئ لتفسيرها ثم يقوم بوضع السياسات الملائمة لكل ظاهرة مع الأخذ فى الاعتبار الاستخدام الأمثل للموارد النادرة لإنتاج السلع والخدمات لإشباع حاجات المجتمع.

فحينما يقوم الاقتصاديون بجمع الحقائق المتعلقة بمشكلة اقتصادية معينة (مثل البطالة) فإن هذا العمل يسمى الدراسة الوصفية، وحينما تجمع هذه الحقائق وتلخص وتبسط فإن الاقتصادى يشتق من هذه الظواهر النظرية الاقتصادية، ثم بعد ذلك توضع أو ترسم السياسة الاقتصادية والتى تساهم فى حل المشكلات المتعلقة بالظاهرة محل البحث، ويمكن تلخيص ذلك فيما يلى:



فالظواهر هو ما نشهده من تغير كظاهرة ارتفاع مستوى الأسعار وظاهرة البطالة. فمثلاً ظاهرة البطالة تدفع الاقتصاديين إلى جمع حقائق حول أسباب ظهور هذه الظاهرة، ويشتق من هذه الحقائق النظرية الاقتصادية ثم يقوم الاقتصادى بوضع الفروض Assumptions والفرضيات Hypotheses لهذه النظرية. فالفروض تتمثل فى:

١ - الرشد الاقتصادى (مبدأ يقوم عليه التحليل)، وافتراض تغير عامل من العوامل المؤثرة فى الظاهرة مع افتراض العوامل الأخرى ثابتة (مثل تغير الأجر مع ثبات المستوى التعليمى Other things equal)، وهذا الافتراض يمكن التخلى عنه تدريجياً أى بتغير جميع العوامل.

أما الفرضيات Hypotheses فتتمثل فى اختيار علاقات معينة بين المتغيرات الاقتصادية مثل العلاقة بين البطالة والتعليم.

وبعد صياغة النظرية واختيار الفرضيات تستخدم النتائج فى وضع السياسة الاقتصادية والتى تضع تصورات حول مسارات عدة لحل هذه المشكلة. فمثلاً فى حالة سيادة البطالة يمكن وضع سياسة نشر مراكز التدريب لتوفير المهارات التى تتطلبها الوظائف الشاغرة، وبالتالى فإن الأهداف الاقتصادية تتضمن:

١ - النمو الاقتصادى.

٢ - القضاء على البطالة وتحقيق العمالة الكاملة.

٣ - استقرار الأسعار.

٤ - التوزيع العادل للدخل.

وهناك عدة خطوات لتكوين سياسة اقتصادية منها:

١ - وضع هدف محدد.

٢ - احتمالات تأثير سياسات بديلة وبالتالى يجب توقع التأثيرات الجانبية نتيجة إتباع سياسة معينة.

٣ - دراسة ما طبق فى الماضى من سياسات للاسترشاد بها وتجنب أى تأثيرات جانبية.

وتستخدم الرياضيات والإحصاء والرسوم البيانية فى الاقتصاد كأدوات تحليلية مساعدة على القياس، ومقدار تأثير متغير ما على متغير آخر فى شكل علاقات دالية معينة.. مثال ذلك أن الكمية دالة فى السعر فى ظل المنافسة الكاملة. أى أن $Q = F(P)$، أو أن السعر دالة فى الكمية فى حالة الاحتكار $P = F(Q)$.

الفصل الأول

طبيعة المشكلة الاقتصادية

وإمكانيات الإنتاج المتاحة

الفصل الأول
طبيعة المشكلة الاقتصادية وإمكانيات الإنتاج المتاحة

يتناول هذا الفصل تعريف علم الاقتصاد، والحاجات وخصائصها، والموارد الاقتصادية وما يتعلق بها من ندرة وتقسيم هذه الموارد من حيث أماكن وجودها ومن حيث عمرها، والأسئلة الأساسية التى يجب أن يجاب عنها لحل المشكلة الاقتصادية ومنحنيات إمكانيات الإنتاج، هذا بالإضافة إلى التقسيم الأساسى للسلع بصفة عامة.

تعريف علم الاقتصاد:

ليس هناك تعريف شامل لهذا العلم إلا أن هذه التعاريف تدور حول:

١ - أنه علم يهتم بالثروة.

٢ - علم يهتم بكيفية إشباع حاجات الإنسان المتعددة والمتجددة والمختلفة باستخدام الموارد النادرة والمتاحة. وهذا التعريف أكثر التعريفات انتشارا لأنه يظهر بوضوح المشكلة الاقتصادية وهذا التعريف يوضح أن علم الاقتصاد علم اجتماعي و ليس علم طبيعي. فالاقتصاد يهتم بدراسة سلوك الإنسان و لا يهتم بدراسة المادة أو تفاعلها. ومن المعروف أن السلوك البشري يختلف من شخص إلى أخر ومن مجتمع إلى أخر وخاصة السلوك الاستهلاكي والعادات الاستهلاكية. كذلك فان هذا العلم يهتم بدراسة الموارد المتاحة للمجتمع و هذه الموارد تختلف من مكان إلى أخر و خصائص هذه الموارد تختلف من مكان إلى أخر فمثلا هناك القطن طويل التيلة والقطن قصير التيلة والثروات المعدنية والثروة البترولية وبالتالي يقوم الإنسان بمحاولة اكتشاف الموارد واستزراع الأراضي وتصنيع الآلات وبالتالي نجد أن الإنسان هو أساس النشاط الاقتصادي وإشباع حاجاته هو الهدف ومن هنا نجد أن علم الاقتصاد علم ليس سهل.

أى أن علم الاقتصاد يتمثل فى حل المشكلات الاقتصادية فى إطارها العام، ومن هنا نجد أن التعريف الثانى يشتق منه عدة عناصر هى:

أ - الحاجات وخصائصها: **Needs**

الحاجة هنا هى الرغبة فى الحصول على سلع مادية أو سلع خدمية تشبع رغبة الإنسان مثل حاجة الإنسان للمأكل أو التعليم، وتتميز هذه الحاجات بأنها:

١ - متعددة مثل: المأكل، والملبس، والدواء ....الخ.

٢ - مختلفة: أى أن الحاجات تختلف من شخص إلى أخر ومن مجتمع إلى آخر، كما أن أهمية السلعة تختلف من شخص إلى آخر.

٣ - متجددة: الحاجات متجددة حيث أنه كلما أشبعت حاجة من الحاجات يلجأ الإنسان إلى إشباع حاجة أكبر فى محاولة لتحسين نمط حياته ومستوى معيشته. فمثلاً إذا رغب شخص فى الحصول على شقة من غرفتين وصالة، وحقق هذه الرغبة، فإنه فى المستقبل يتطلع إلى شقة أكبر أو امتلاك منزل.

ب - الموارد الاقتصادية: **Economic Resources**

تتميز الموارد الاقتصادية بخاصية الندرة (Scarcity) وتعنى الندرة أن الحاجات الإنسانية أكبر من الموارد المتاحة فى العالم، فهذه الموارد الاقتصادية المتاحة لا يمكن أن تكفى لإشباع الحاجات البشرية، ولذلك يجب أن توزع هذه الموارد بكفاءة على الاستخدامات المختلفة طبقاً للأولويات. وتقاس ندرة الموارد عن طريق الأثمان.

وتنقسم الموارد الاقتصادية من حيث أماكن وجودها. فهناك موارد اقتصادية فى باطن الأرض (مثل البترول والمعادن)، وهناك ماهو موجود بسطح الأرض، ومنها ما هو موجود بالبحار. هذا بالإضافة إلى الشمس، والرياح وغيرها. أما تقسيم الموارد من حيث عمرها. فنجد أن هناك موارد ناضبة

Exhaustible Resources مثل النفط والمعادن، فهذه الموارد موجودة بكميات محدودة. أما بالنسبة للموارد المتجددة Renewable Resources فهى مثل الموارد البشرية والثروة السمكية والحيوانية والطاقة الشمسية، وقد تقسم الموارد الاقتصادية بطريقة شمولية، وهو تقسيم يستخدم فى التحليل الاقتصادى مثل العمر والأرض. وبالتالي نجد أن الموارد تنقسم إلى موارد طبيعية مثل الأرض وموارد إنسانية مثل العمل وموارد مصنعة مثل رأس المال.

جـ- المشكلة الاقتصادية:

تتمثل المشكلة الاقتصادية فى تعدد الحاجات وتنوعها وتجددها. رغم ندرة الموارد الاقتصادية. فالموارد الاقتصادية محدودة بحيث أنها لا تكفى كل الحاجات البشرية، ولحل هذه المشكلة هناك ثلاث أمثلة هامة هى:

١ - ماذا ننتج: يجب التعرف على رغبات أفراد المجتمع وما يوجد به من سلع وخدمات وبنية أساسية وبالتالى توفير هذه السلع والخدمات والبنية الأساسية لإشباع رغبات أفراد هذا المجتمع.

٢ - كيف ننتج: فى هذا المجال يمكن التعرف على الأسلوب الفنى الأمثل للإنتاج، فهناك منتجات كثيفة العمل وأخرى كثيفة رأس المال. المنتجات كثيفة رأس المال تعتمد على الأسلوب التقنى والتكنولوجي بدرجة كبيرة والذى يؤدى إلى الإنتاج الأمثل.

٣ - لمن ننتج: وهنا يمكن التركيز على توزيع الإنتاج وعدالة التوزيع والتى تتناسب مع مدى مساهمة الفرد فى عملية الإنتاج.

فالمشكلة الاقتصادية هى مشكلة اختيار بين البدائل فى ظل بعض الفروض التالية:

أ - عناصر الإنتاج محدودة (ندرة الموارد).

ب- الأسلوب الفنى والتكنولوجي ثابت ومعروف.

جـ- نفترض أن المجتمع ينتج سلعتين فقط وذلك لتبسيط التحليل.

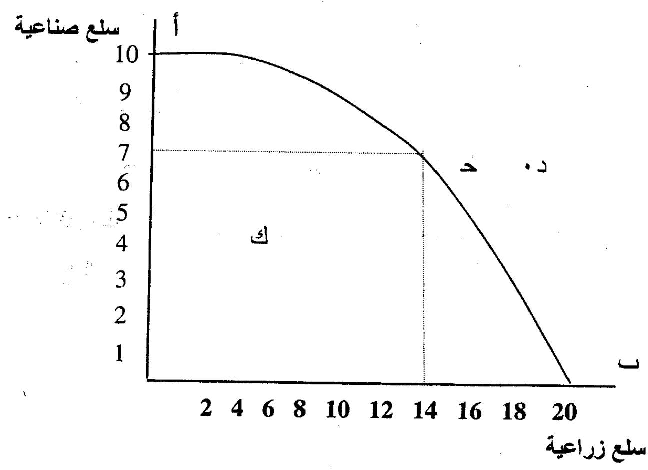
د - التوظف الكامل لعناصر الإنتاج أى ليس هناك بطالة أو موارد عاطلة.

وفى ظل الفروض السابقة يمكن لنا رسم منحنى إمكانيات الإنتاج.

منحنى إمكانيات الإنتاج Production Possibilities Curve:

يساعد هذا المنحنى على اختيار التوليفة التى يمكن إنتاجها من أى سلعتين باستخدام الموارد المحدودة والمتاحة.

النقطة (أ) تعنى أننا نوجه الموارد الاقتصادية المحدودة نحو إنتاج السلع الصناعية فقط. أما عند النقطة (ب) فإن الموارد تستخدم فى إنتاج السلع الزراعية فقط. ولكن عند النقطة (جـ) فإننا نستخدم الموارد لإنتاج (٧) وحدات من السلعة الصناعية (١٤) وحدة من السلعة الزراعية.



شكل (١): منحنى إمكانيات الإنتاج

<u>المثال على ذلك</u>: إذا كان لدينا قطع أرض وعدد ١٠ عمال فإننا نستطيع:

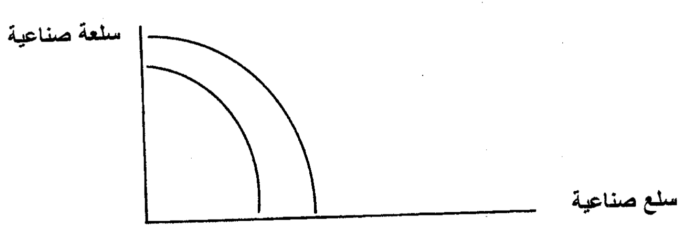
١ - أن نستخدم الأرض والعمال لإنتاج سلعة زراعية مثل القمح.

٢ - أو قد نستخدم الأرض والعمال لإنتاج سلعة صناعية معينة.

٣ - أو نستخدم جزء من الأرض لاستخدامها فى الزراعة والجزء الآخر لبناء مصنع لإنتاج سلع صناعية.

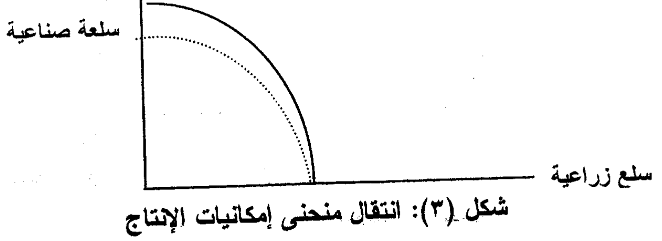
أى نقطة مثل (د) خارج منحنى إمكانيات الإنتاج ليست نقطة محتملة الإنتاج عندها لأن ذلك يتطلب موارد أكثر مما هو متاح وأى نقطة داخل منحنى إمكانيات الإنتاج (ك) يكون عندها مستوى الإنتاج أقل من المستوى الأمثل والذى يتضمن كفاءة استخدام الموارد أى أن هناك إهدار فى الموارد.

قد ينتقل منحنى إمكانيات الإنتاج إلى أعلى حينما يكون هناك تقدم فنى فى كلاً من الصناعتين الزراعية والصناعية.



شكل (٢): انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج

وقد ينتقل بطريقة غير موازية حينما يحدث تقدم فنى فى قطاع الصناعة مثلاً دون قطاع الزراعة كالتالى:

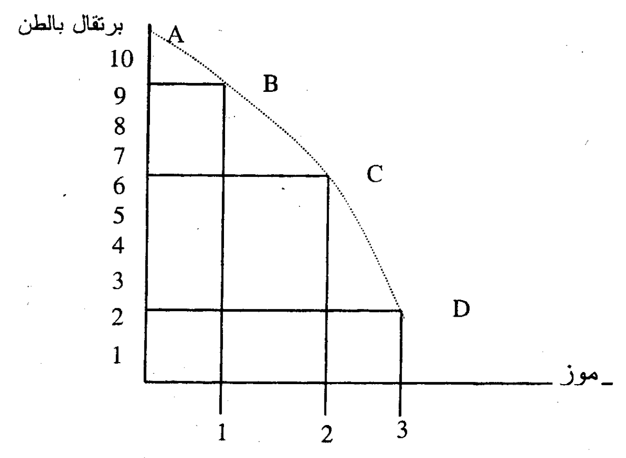


شكل (٣): انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج

منحنى إمكانيات الإنتاج ونفقة الفرصة البديلة (Opportunitiy Cost)

كما هو موضح من قبل فإن هذه الموارد الاقتصادية وعلاقتها بحاجات البشر اللانهائية تنشأ مشكلة الاختيار بين البدائل. فهناك قانون تزايد التكاليف نتيجة لاختيار بديل. فمثلاً نفترض أن لدينا سلعتين هما الموز والبرتقال وكلاً منهما مقاس بالطن.

فالمنتج لديه عدة اختيارات لإنتاج كلاً من السلعتين فى ظل الموارد المتاحة والمفترض أنها يجب أن تستخدم بكفاءة كما هو موضح بالرسم.



شكل (٤): نفقة الفرصة البديلة

١ - قد ينتج المنتج عند النقطة A وبالتالى فإنه سوف ينتج كمية من البرتقال عشرة أطنان ولا ينتج موز (النقطة A).

٢ - إذا رغب المنتج أن ينتج طن موز فما هى كمية البرتقال التى يمكن أن يتنازل عن إنتاجها بحيث يوفر عناصر الإنتاج التى خصصت لكمية البرتقال المتنازل عنها؟

عند النقطة B نجد أن المنتج يتنازل عن طن برتقال فى سبيل الحصول على طن موز. أما عند النقطة C فنجد أن المنتج يتنازل عن ٢ طن برتقال فى سبيل الحصول على طن إضافى من الموز، أما عند النقطة D فإن المنتج يضحى بإنتاج أربعة أطنان من البرتقال فى سبيل الحصول على طن إضافى من الموز، ومن هنا يتضح قانون تزايد التكلفة أو التضحية فى سبيل الحصول على وحدة إضافية من إنتاج سلعة أخرى.

من هذا المثال يمكن لنا أن نشتق تعريف نفقة الفرصة البديلة أو الضائعة كالتالى: "هى الكمية المضحى بها من إنتاج سلعة معينة فى سبيل الحصول على وحدة إضافية من سلعة أخرى".

التقسيمات الأساسية للسلع:

التقسيم الاساسي للسلع بشكل عام هو أن هناك سلع اقتصادية وسلع حرة اي غير اقتصادية.

أولا: السلع الحرة:

وهي السلع الموجودة بوفرة وتكفي احتياجات البشرولا يمتلكها احد وليس لها سعر مثل الهواء. فالهواء سلعة حرة يأخذ الإنسان منها احتياجاته دون أن يؤثر على الاخرين وقد تصبح السلع الحرة سلعة اقتصادية إذا عبئ الاكسجين في اسطوانات وبالتالي يصبح لها ثمن ومن هنا نجد أن السلع الحرة تكون المعروض منها اكثر بكثير من الكمية المرغوبة او المطلوبة

ثانيا:السلع الاقتصادية:

السلع التي يتم اناجها من موارد نادرة او اجراء تحويلات على الموارد الحرة. يجب على الإنسان أن يقرر افضل الطرق لاستخدامها و نقسم السلع الاقتصادية إلى:

١ - سلع استهلاكية: وهى التى تستخدم لإشباع حاجات الإنسان بطريقة مباشرة مثل المأكل والملبس.

٢ - سلع رأسمالية: وهى سلع تستخدم لإشباع حاجات الإنسان ولكن بطريقة غير مباشرة مثل الآلات والمعدات التى تستخدم لإنتاج السلع التى تشبع الحاجات مباشرة مثل:

أ - سلع معمرة: وهى سلع تستخدم مرات عدة لإشباع حاجات الإنسان مثل الثلاجة والسيارة والمنزل.

ب- سلع غير معمرة: وهى تستهلك بمجرد استخدامها كالمشروبات والأغذية.

٣ - سلع بديلة: وهى سلعة تحل محل سلعة أخرى لإشباع حاجات الأفراد مثل استخدام الأسماك محل اللحوم.

٤ - سلع مكملة: وهى سلع مكملة بعضها البعض لإشباع الحاجات مثل السيارة والبنزين.

معالجة المشكلة الاقتصادية باستخدام الأنظمة الاقتصادية:

عرفنا أن مشكلة الندرة فى الموارد الاقتصادية وتعدد الحاجات وتنوعها وتجددها تمثل جانبى المشكلة الاقتصادية. فالجانب الأول ندرة الموارد، والجانب الثانى هو الحاجات البشرية، وتقوم الدول بمحاولة حل هذه المشكلة تبعاً للرؤية التى تراها مستندة فى ذلك على عدة دعائم منها:

١ - ملكية الموارد النادرة.

٢ - التركيز على إشباع حاجات المجتمع أو إشباع الحاجات الخاصة.

٣ - الهدف من النشاط الاقتصادى هل هو تحقيق الأرباح أم هو تحقيق الرفاهية الجماعية.

٤ - والأسعار كمحرك أساسى لتوجيه الموارد والإنتاج أم هو نظام التخطيط المركزى لتوجيه الموارد.

وهناك عدة أنظمة اقتصادية تناولت المشكلة الاقتصادية لمحاولة حلها. من هذه الأنظمة:

١ - النظام الرأسمالى.

٢ - النظام الاشتراكى.

٣ - النظام الاقتصادى من منظور إسلامى.

النظام الاقتصادى الرأسمالى:

يقوم هذا النظام أساساً على منع تدخل الدولة أو الحكومة فى النشاط الاقتصادى، ويترك للأفراد سواء مستهلكين أو منتجين حرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية وحرية الاستهلاك. فبعيداً عن الدولة نجد أن النشاط الاقتصادى يسير بشكل إنسيابى ومرن ويستجيب لأى تغيرات، وهنا تكون الاستجابة تلقائية.

أما دعائم هذا النظام فهى باختصار شديد الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج، وحرية استخدامها بما يكفل تحقيق أكبر عائد منها، والأسعار وهى المحرك الأساسى الذى يوجه استخدام الموارد وتوزيعها، فالأسعار هنا تعكس الندرة النسبية لعناصر الإنتاج.هذا النظام أيضاً يركز على مبدأ سيادة المستهلك، وهذا المبدأ يتضمن حريته فى اختيار السلع والخدمات التى تحقق أقصى إشباع له فى حدود دخله المتاح.

هذا بالإضافة إلى أن هذا النظام يقوم على المنافسة الكاملة بين الأنشطة الاقتصادية والسلع والخدمات والأنظمة الحديثة للرأسمالية، فنجد أن الدولة تقوم بمشاريع أساسية تتمثل فى الأبحاث الخاصة بالفضاء واستغلال المعادن وإنشاء الطرق والكبارى، مثل إنجلترا وفرنسا وأمريكا. وبالتالى نجد أن كل مؤسسى النظام الرأسمالى يؤمنون بوجود نظام طبيعى من صنع البشر Natural order. هذا النظام مبنى على مجموعة من القوانين الطبيعية بهدف سعادة البشر

وأن الإنسان يستطيع بإدراكه تحقيق مصلحته الخاصة، وله القدرة على أن يكشف عن هذه القوانين، وبالتالى نجد أننا لو تركنا الإنسان يعمل على مصلحته فسوف يعمل فى نفس الوقت على تحقيق الصالح العام، ولذلك كان مبدأ النظام الرأسمالى الحر (اتركه يعمل، اتركه يمر).

وبالتالى نجد أن الاقتصاديين تحت هذا النظام ينظرون إلى المجتمع على أنه عائلة كبيرة يعمل أفرادها على تحقيق هدف مشترك.

خصائص هذا النظام:

١ - الملكية الخاصة الفردية لعناصر الإنتاج (الأرض والآلات ورأس المال).

٢ - الحرية: وتتضمن حرية الاستهلاك وحرية الإنتاج وتوجيه عناصر الإنتاج وحرية العمل فى كون الشخص يعمل أو لا يعمل.

٣ - حرية المعاملات مثل تحديد الكميات والأسعار من قبل البائعين والمشترين.

٤ - عدم التواطؤ بين العارضين أو المشترين أى عدم الاتفاق بين البائعين على تحديد ثمن معين.

٥ - توافر العلانية وإتاحة المعلومات عن السوق وعن نوعيات السلع.

إلا أنه ظهرت بعض مساوئ هذا النظام فى الآتى:

١) الإسراف والتبديد: مثل (المصاريف المخصصة للدعاية والإعلان).

٢) ظهور الاحتكار والمنافسة الاحتكارية وما صاحب ذلك من استغلال المستهلك ورفع الأسعار.

٣) سوء توزيع الثروة والدخل: فقد ترتب على مبدأ ملكية عناصر الإنتاج أن الثروة تركزت فى يد عدد قليل من الأفراد.

٤) عدم مراعاة مصلحة المجتمع من حيث أن حافز الربح هو الموجه للموارد الاقتصادية فى المشاريع المختلفة، وبالتالى يميل أصحاب الملكية الخاصة

وأصحاب رؤوس الأموال إلى توجيه هذه الموارد إلى المشاريع سريعة الربح حتى ولو كانت صناعات غير أساسية مثل صناعات الحلوى وصناعات المياه الغازية ومواد التجميل فى حين أن هناك صناعات أساسية تعانى من النقص مثل صناعة المواد الغذائية الأساسية أو الصناعات الرائدة والصناعات الإلكترونية.

النظام الاشتراكي:

النظام الاشتراكي يقوم على مبدأ الملكية العامة لعناصر الإنتاج، والإدارة الجماعية لهذه العناصر، وتعتبر الدولة المسئول الأول عن النشاط الاقتصادى، وليس للأسعار أو حرية المستهلك دور فى توجيه الموارد الاقتصادية. حيث أن نظام التخطيط المركزى يعمل على توجيه الموارد الاقتصادية طبقاً للأولويات المرتبة من قبل سلطات التخطيط. والهدف الأساسى للنشاط الاقتصادى هو إشباع الحاجات طبقاً للأولويات فى المجتمع.

النظام الاقتصادى من منظور إسلامي:

يؤمن النظام الاقتصادى من المنظور الإسلامي على أهمية الفرد والمجتمع ككل فى توجيه الموارد. فالنظام من المنظور الإسلامي يعطى الفرد حرية الإبداع وتوجيه الموارد الخاصة به لتحقيق أكبر عائد مع مراعاة عدم استغلال العمال أو الإجحاف فى تقدير أسعار بعض الموارد.

أما بالنسبة لدور الدولة فى النشاط الاقتصادى فإنها تعمل على ترشيد استخدام الموارد لإشباع الحاجات، والتى تنقسم إلى حاجيات وضروريات وحاجات ترفيهية. فالحاجيات تتمثل فى المأكل والملبس والمسكن، أما الضروريات فتتمثل فى كل ما هو ميسر للإنسان لمزاولة نشاطه.

أسئلة الفصل الأول

١ - تحدثى عن ندرة الموارد، وماذا يجب أن نراعيه عند استخدام الموارد النادرة؟

٢ - عرفى الحاجات وخصائصها؟

٣ - ما هى المشكلة الاقتصادية وكيف تناولتها النظم الاقتصادية مثل النظام الرأسمالى والنظام الاشتراكى والنظام من منظور إسلامى؟

٤ - ماهو منحنى إمكانيات الإنتاج وما الهدف من استخدامه ومتى ينتقل إلى أعلى أو إلى أسفل؟

٥ - الجدول التالى يوضح التوليفات المختلفة الممكن الاختيار من بينها باستخدام عناصر الإنتاج المتاحة:

جدول (١)

التوليفة	سلع زراعية	سلع صناعية
(A)	3	7
(B)	5	4
(C)	7	1

أ - إرسمى منحنى إمكانيات الإنتاج لهذه التوليفات.

ب- إذا كان المنتج يريد أن ينتج عشر وحدات من السلع الزراعية وعشر وحدات من السلع الصناعية فهل هذا ممكن؟ وضحى هذه التوليفة على الرسم السابق.

جـ- هل الاستغلال الكفء للموارد الاقتصادية تكون على منحنى إمكانيات الإنتاج أو أسفله أو فوقه. وضحى ذلك بالرسم؟

الفصل الثانى

علاقـــة قيمــــة السلــــع بأسعارهــــا

الفصل الثانى
علاقـــة قيمـــة السلـــع بأسعارهـــا

تحتل دراسة القيمة مكاناً كبيراً فى الدراسات الاقتصادية. فأفراد المجتمع لا ينتجون كل ما يستهلكون. فكان لابد أن يعتمد الأفراد بعضهم على بعض أى على ناتج عملهم لسد احتياجاتهم، وبالتالى نجد أن أفراد المجتمع كانوا يتبادلون السلع التى ينتجونها مقابل سلع تلزمهم وقد ساد نظام المقايضة والذى وجد عقبات كثيرة فى مبادلة السلع منها عدم إمكانية تجزئة بعض السلع.

واستخدمت النقود كسلعة وسيطة بدلاً من المقايضة وأصبح الفرد يتساءل عن مقدار النقود التى يدفعها لشراء سلعة معينة. ويطلق البعض على نظرية القيمة نظرية الأثمان، ويتفق اللفظان (القيمة والثمن) فى دراسة العوامل التى تحدد قيمة السلع بالنسبة لبعضها، أو الأثمان النسبية لتلك السلع مادامت قيمة النقود ثابتة.

وتتحدد قيمة السلع بالنسبة لبعضها البعض إما عن طريق ما بذل فيها من عمل أو عن طريق منفعة السلعة أو ندرة الموارد المستخدمة لإنتاج هذه السلعة (تكلفة الإنتاج) أو عن طريق القيمة التبادلية.

كان "آدم سميث" يفرق بين قيمة الاستعمال **Value in use**، وقيمة المبادلة **Value in exchange**. فلكل سلعة عنده قيمتان، قيمة الاستعمال وهى قيمة السلعة لمن يستخدمها بصرف النظر عن قيمتها فى السوق. وقيمة المبادلة وهى القيمة التى تبادل بها السلعة فى السوق. وقد تختلف القيمة الاستعمالية للسلعة عن قيمتها التبادلية، والمثال على ذلك نجد أن الماء له قيمة استعمالية كبيرة بالنسبة للإنسان رغم أن قيمته فى السوق منخفضة. أما الماس فنجد أن قيمته الاستعمالية ضئيلة ولكن قيمته السوقية عالية.

ولقد ركز "آدم سميث" على قيمة المبادلة فأشار إلى أنها تتحدد بمقدار ما بذل فيها من عمل إذا كان عنصر الإنتاج الأساسى هو العمل وليس هناك تراكم رأسمالى. أما إذا تراكم رأس المال فنجد أن صاحب رأس المال لابد أن يتقاضى ثمناً مقابل استخدام رأس المال ومن ثم فإن ثمن السلعة لابد أن يكفى للوفاء بأجر العامل، وثمن استخدام رأس المال (الفائدة) وريع الأرض. وبعبارة أخرى فإن قيمة المبادلة لسلعة معينة تتوقف على نفقة إنتاجها، وهذه هى نظرية نفقة الإنتاج فى تفسير قيمة المبادلة.

إلا أن "ريكاردو" أشار إلى أن قيمة المبادلة بين السلع تتحدد بما بذل فى إنتاج كل منها من عمل. وقد اعتبر "ريكاردو" أن رأس المال فى حقيقته هو عمل إنسانى مختزن فى صورة آلة، أو بناء وقد استغل الفكر الاشتراكى فكرة "ريكاردو"، وبناء على نظرية العمل فى القيمة فقد أثبت "ماركس" أن النظام الرأسمالى مستغل.

ويلاحظ من النظرية التقليدية فى القيمة "لآدم سميث، وريكاردو" والتى فسرت قيمة السلع أو حددت قيمة السلعة بنفقة الإنتاج، أو كمية العمل المبذول وأهملت النظرية منفعة السلعة.

وقد أرجع بعض المفكرين الاقتصاديين قيمة السلعة إلى منفعتها حينما اكتشفت فكرة المنفعة الحدية، وقانون تناقص المنفعة وكلاهما لازم لبيان العلاقة الصحيحة بين المنفعة والقيمة، وهذا سوف يتضح من دراسة سلوك المستهلك حيث يشتق منحنى الطلب على السلعة من نقطة توازن المستهلك والتى تدمج الأسعار بمستوى منفعة السلعة نفسها. وتتحدد الأسعار بدورها بالتقاء منحنى العرض والذى يعكس التكاليف الحدية، ومنحنى الطلب والذى يشتق من نقط توازن منحنيات السواء، وخطوط الأسعار.

فعرض السلعة أو الخدمة هو استعداد المنتج لتقديم سلعة أو خدمة مقابل الحصول على سلعة أو خدمة، وكذالك الطلب يعني الرغبة في الحصول على سلعة أو خدمة مقابل دفع ثمن وقد يتمثل هذا الثمن في شكل سلعة أو خدمة أو نقود (نقود ذهبية أو فضية أو ورقية....الخ) وبالتالي نجد أن القيمة التبادلية تظهر عند دراسة العرض والطلب. أي أن قيمة السلعة أو الخدمة تتمثل في القدرة على التبادل بسلعة أو خدمة أخرى. عموما أن استخدام لفظ القيمة هي الثمن والعكس صحيح وذلك في دراسة علاقات تبادل السلع ببعضها.

وفى الفصول التالية سوف يتم دراسة جانب الطلب، وجانب العرض، ثم بعد ذلك دراسة سلوك المستهلك والمنتج، ودراسة التكاليف.

الفصل الثالث

جانب الطلب

الفصل الثالث
جانـــب الطلـــب

هناك نوعان من الطلب، الأول هو الطلب المرغوب وهذا الطلب ليس مدعم بالقدرة الشرائية للسلع والخدمات، والثانى هو الطلب الفعال وهو الطلب المدعم بالقدرة الشرائية للسلع والخدمات، وتتحدد الكمية المطلوبة طبقاً لثمن السلعة أو الخدمة، إلا أن الكمية المطلوبة قد تتأثر بعوامل كثيرة أخرى غير السعر مثل الدخل، والأذواق، وعدد السكان ...الخ.

وهناك عدة مفاهيم مرتبطة بالطلب، وهى: دالة الطلب، وجدول الطلب، ومنحنى الطلب، وقانون الطلب.

دالة الطلب: هى علاقة دالية بين الكمية المطلوبة وعوامل أخرى مثل:

$$Q^D = F(P, P_x, Y, \ldots\ldots)$$

حيث أن Q^D الكمية المطلوبة من سلعة ما، P_x أسعار السلع الأخرى، Yتعبر عن دخل المستهلك. وتسمى دالة الطلب أحياناً بمعادلة الطلب.

جدول الطلب: جدول الطلب يوضح مقدار الكميات المطلوبة عند الأسعار المختلفة للسلعة، ومثال ذلك الجدول التالى:

جدول (٢): الطلب على البرتقال

(السعر) P	Q^D (الكمية المطلوبة بالكيلو)
0	12
1	10
2	8
3	6

نفترض أن جدول الطلب رقم(٢) يوضح العلاقة بين سعر كيلو البرتقال والكمية المشتراه من هذه السلعة. فالمستهلك يأخذ ١٢ كيلو برتقال إذا كانت هذه السلعة مجانية أي يأخذ كل احتياجاته بفرض أن المستهلك رشيد. أما إذا أصبح كيلو البرتقال بجنيه هذا المستهلك يطلب عشرة كيلو من البرتقال. أما إذا أصبح كيلو البرتقال بثلاث جنيهات فان هذا المستهلك سوف يطلب أو يشتري ستة كيلو برتقال وهكذا تنخفض الكمية المطلوبة من البرتقال كلما زاد السعر(الثمن) فبماذا تفسر ذلك؟ أن المستهلك رشيد يربط بين منفعة السلعة التي يحصل عليها نتيجة لشرائه وحدات إضافية. لتوضيح ذلك نذكر المثال التالي:

افترض أن الجدول التالي(٣) يمثل جدول الطلب على سلعة التفاح.

جدول (٣): الطلب على التفاح

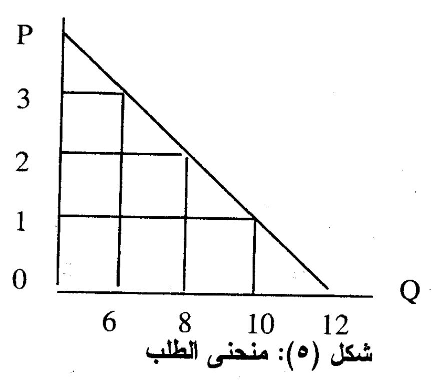
P (السعر)	Q^D(الكمية المطلوبة بالكيلو)
15	1
8	2
5	3

حينما كان سعر كيلو التفاح ١٥ جنيه نجد أن المستهلك طلب كيلو واحد فقط وهذا الكيلو منفعته الحدية كبيرة جدا أما بعد انخفاض الثمن إلى ٨ جنيهات فان المستهلك اشترى اثنين كيلو من التفاح وذلك لان منفعة الكيلو الثاني اقل من منفعة الكيلو الأول وهكذا.

يتضح من جدول الطلب أن العلاقة عكسية بين السعر والكمية المطلوبة. أى أنه إذا زاد السعر انخفضت الكمية المطلوبة.

منحنى الطلب: هو عبارة عن الرسم البيانى لجدول الطلب السابق(٣). وهو يمثل العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة وسعرها وهذه العلاقة قد تكون خطية أي في شكل خط أو منحنى أي علاقة غير خطية وهذه العلاقة الممثلة يطلق عليها منحنى الطلب و منحنى الطلب سالب الميل وهذا يعكس تناقص المنفعة الحدية

والتي سوف تدرس في نظرية سلوك المستهلك. ومنحنى الطلب يستخدم كأداة تحليلية في علم الاقتصاد.



شكل (٥): منحنى الطلب

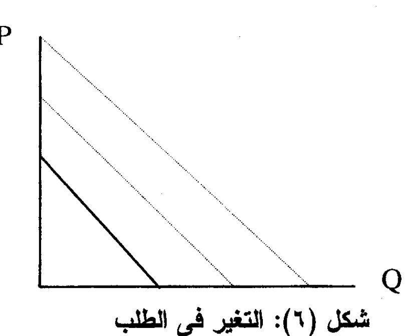
<u>قانون الطلب</u>: ينص قانون الطلب على أنه إذا زاد السعر انخفضت الكمية المطلوبة والعكس صحيح، وبالتالى إذا انخفض السعر فإننا نتحرك على نفس المنحنى لنعرف مقدار الكمية المطلوبة، وأيضاً إذا زادت الكمية المطلوبة فإننا نتحرك على نفس منحنى الطلب لمعرفة السعر.

<u>انتقال منحنى الطلب</u>:

ينتقل منحنى الطلب إلى أعلى جهة اليمين فى الحالات الآتية:

١ - زيادة عدد السكان.
٢ - زيادة الدخل.
٣ - تغير الأذواق فى صالح هذه السلعة.
٤ - ارتفاع أسعار السلع البديلة.
٥ - انخفاض أسعار السلع المكملة.

وهذا ينتج عنه زيادة في الكمية المطلوبة عند الأسعار السائدة.



شكل (٦): التغير فى الطلب

وينتقل منحنى الطلب إلى أسفل جهة الشمال فى الحالات الآتية:

١ - نقص عدد المستهلكين (حالة الحرب).

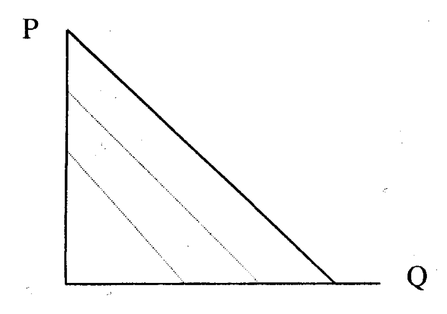
٢ - نقص الدخل.

٣ - تغير الأذواق ضد هذه السلعة.

٤ - انخفاض أسعار السلع البديلة.

٥ - ارتفاع أسعار السلع المكملة.

وهذا ينتج عنه انخفاض الكمية المطلوبة عند الأسعار السائدة.



شكل (٧): التغير فى الطلب

أمثلـــــة:

مثال رقم ١: إذا كانت دالة الطلب كالتالى $Q^D = 12 - 2P$ أوجدى الكميات المطلوبة عند الأسعار الموضحة بالجدول وأكملى هذا الجدول

جدول رقم (٤)

P	Q^D
0	
2	
4	
6	

الحل:

$Q^D = 12 - 2P$

عند السعر صفر $Q^D = 12$

عند السعر 2 $Q^D = 12 - 2(2) = 8$

عند السعر 4 $Q^D = 12 - 2(4) = 4$

عند السعر 6 $Q^D = 12 - 2(6) = 0$

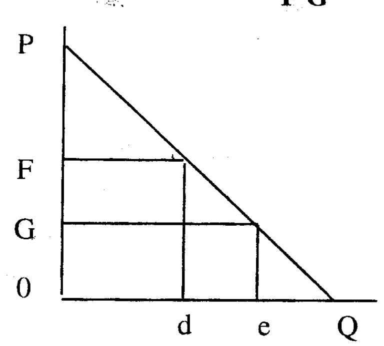
نلاحظ من هذا الحل أن هناك علاقة عكسية بين سعر السلعة نفسها والكمية المطلوبة منها أى أنه كلما زاد سعر السلعة كلما قلت الكمية المطلوبة منها والعكس صحيح وهذا هو ما يسمى بقانون الطلب.

مثال رقم ٢: إذا استخدم جدول الطلب السابق فى المثال رقم (١) وأعطيت لك دالة الطلب كالتالى: $Q = a - bP$، والمطلوب إيجاد قيمة b, a.

الحل: من الرسم نعرف أن a تمثل الجزء الثابت فى دالة الطلب وأن b تمثل ميل منحنى دالة الطلب، ويسمى a,b معاملات ثابتة أو معلمات دالة الطلب وبالتالى نجد أن: $a = 0\ Q$

$$b = -\frac{\Delta Q}{\Delta P} = \frac{\text{التغير فى الكمية المطلوبة}}{\text{التغير فى سعر السلعة نفسها}}$$

$$b = \frac{d\,e}{F\,G}$$



شكل (٨): التغير فى الكمية المطلوبة

وهذا يعنى أنه إذا ارتفع السعر من G إلى F نجد أن الكمية المطلوبة تنخفض من نقطة e إلى نقطة d. نستنتج من هذا المثال أنه إذا زاد السعر أو انخفض فإننا نتحرك على نفس منحنى الطلب، وكذلك بالنسبة لكمية السلعة نفسها إذا زادت أو انخفضت فإننا أيضاً نتحرك على نفس منحنى الطلب أى أن تغير سعر السلعة نفسها وتغير الكمية المطلوبة لا ينقلان منحنى الطلب.

مثال رقم ٣: إذا أعطى لك جدول الطلب على سلعة الأرز وطلب منك أن توجدى مقدار (a)، (b) لدالة الطلب التالية: $Q^D = a - Bp$ مع وضع دالة الطلب فى صورتها التقديرية.

جدول رقم (٥)

Q^{Δ}	P
12	0
10	1
8	2
6	3

الحل:

عند السعر صفر نجد قيمة المقطع وهو a=12.

أما قيمة (b) ميل منحنى الطلب.

$$b = \frac{\text{التغير فى الكمية المطلوبة}}{\text{التغير فى السعر}} = \frac{\Delta Q^D}{\Delta P}$$

$$b = \frac{8 - 10}{2 - 1} = -2$$

دالة الطلب هذه هى دالة خطية.

حيث أن b ثابتة عند جميع النقط. وبالتالى نجد أن دالة الطلب المقدرة كالتالى: $Q^D = 12 - 2P$

أمثلة على انتقال دالة الطلب:

مثال رقم ١: زيادة الدخل:

الجدولان التاليان يمثلان الطلب على سلعة ما، ولكن مع تغير دخل المستهلك. أى أنه إذا فرض أن دخل المستهلك لهذه السلعة زاد مع بقاء الأسعار ثابتة:

(أ) جدول (٦): الطلب عند الدخل 100

P	Q^D
6	8
7	6
8	4

(ب) جدول (٧): الطلب عند الدخل 200

P	Q^D
6	12
7	10
8	8

المطلوب:

١ - وضحى بالرسم ماذا حدث لمنحنى الطلب بعد زيادة دخل المستهلك مع التعليق والشرح.

٢ - أوجدى قيمة (b) من الجدولين لدالة الطلب التالية $Q^D = 15 - bP$

الحل: متروك للطالبة ولكن لاحظى أن منحنى الطلب سوف ينتقل إلى جهة اليمين أى الكميات المطلوبة عند نفس مستوى الأسعار ستزداد.

من الجدول (أ) $b = \dfrac{\Delta Q^D}{\Delta P} \quad \dfrac{6 - 8}{7 - 6} = -2$

من الجدول (ب) $b = \dfrac{\Delta Q^D}{\Delta P} \quad \dfrac{6 - 8}{7 - 6} = -2$

أى أن ميل منحنى الطل\ب ثابت فى الحالتين مما يدل على أن منحنى الطلب انتقل إلى أعلى نتيجة لزيادة الدخل، ولكنه موازى لمنحنى الطلب الأصلى.

هذا المثال ينطبق فى كل حالات انتقال منحنى الطلب سواء إلى أعلى أو إلى أسفل نتيجة للعوامل التى تنقل منحنى الطلب منها الأذواق وأسعار السلع البديلة أو المكملة أو زيادة عدد السكان، فدالة الطلب تتوقف على هذه العوامل:

$Q^D = F(P, Y, P_x, P_OP, \ldots\ldots\ldots)$

حيث أن:

F~ Function دالة

P~ Price

P_x Other prices

* Pop ~ Population

مرونة دالة الطلب:

تعرف المرونة بأنها تعكس مدى حساسية التغير في الكمية المطلوبة نتيجة للتغير في السعر ومفهوم المرونة هنا يعكس التحرك على نفس منحنى الطلب (تمدد الكمية المطلوبة) نتيجة للتغير في سعر السلعة نفسها مع افتراض بقاء العوامل الأخرى. هناك ثلاثة أنواع من المرونات معروفة لدالة الطلب وهم المرونة السعرية والمرونة الداخلية والمرونة المقطعية.

جدول رقم(٨)

المرونة السعرية	المرونة الداخلية	المرونة المقطعية
التغير النسبي في الكمية ÷ التغير النسبي في السعر	التغير النسبي في الكمية ÷ التغير النسبي في الدخل	التغير النسبي في الكمية ÷ التغير النسبي في أسعار السلع
$E_P = -\frac{\Delta Q}{Q} \Big/ \frac{\Delta P}{P}$	$E_Y = \frac{\Delta Q}{Q} \Big/ \frac{\Delta Y}{Y}$	$E_{p_X} = \frac{\Delta Q}{Q} \Big/ \frac{\Delta P_X}{P_X}$
$E_P = -\frac{\Delta Q}{\Delta P} . \frac{P}{Q}$	$E_Y = \frac{\Delta Q}{\Delta Y} . \frac{Y}{Q}$	$E_{X_P} = \frac{\Delta Q}{\Delta P_X} . \frac{P_X}{Q}$

اولا:المرونة السعرية ومرونة القوس:

المرونة السعرية تعبر عن مدى حساسية الكمية المطلوبة من سلعة ما للتغير فى سعرها. فالمرونة السعرية لها علاقة بأهمية السلعة بالنسبة لكل مستهلك. فهناك سلعة تعتبر ضرورية لمستهلك ما، بينما تعتبر هذه السلعة

ترفيهية لمستهلك آخر مثل السيارة أو الكمبيوتر. فالكمبيوتر يعتبر ضرورى لشخص مرتبط عمله باستخدام الكمبيوتر. أما بالنسبة لمستهلك آخر فإن الكمبيوتر يعتبر أداة تسلية ثقافية.

وتقاس المرونة السعرية عن طريق نسبة التغير فى الكمية المطلوبة $\left(\frac{Q\Delta}{Q}\right)$ مقسومة على نسبة التغير فى السعر $\frac{\Delta P}{P}$

أى أن المرونة السعرية تساوى = $\frac{P}{P} \div \frac{\Delta Q}{\Delta P}$

المرونة السعرية = $\frac{P}{Q} \cdot \frac{\Delta Q}{\Delta P}$

وهذه المرونة تسمى بمرونة النقطة وهى تختلف من نقطة إلى أخرى على منحنى الطلب للسلعة. أما إذا أردنا أن نعرف مرونة المنحنى فإن هناك مقياس يسمى بمرونة القوس السعرية. هذه المرونة تستخدم لقياس المرونة عند نقطتين على منحنى الطلب.

مرونة القوس = $\frac{\text{التغير فى الكمية المطلوبة}}{\text{التغير فى السعر}} \times \frac{\text{متوسط السعر عند النقطتين}}{\text{متوسط الكمية عند النقطتين}}$

الرسم التالى يوضح هذا المقياس:

وبالتالى فإن مرونة القوس= $\frac{(P_1+P_2)/2}{(Q_1+Q_2)/}$

ثانيا: المرونة المقطعية:

المرونة المقطعية تعبر عن مدى حساسية أو استجابة الكمية المطلوبة من سلعة ما للتغير في أسعار السلع الأخرى وأسعار السلع الأخرى قد تتمثل أما أسعار السلع البديلة أو السلع المكملة، ولكن إذا كان الطلب على هذه السلعة مستقل عن

أسعار السلع الأخرى فان المرونة المقطعية في هذه الحالة تساوي الصفر. أي ليس هناك استجابة للتغير فى الكمية للتغير فى أسعار السلع الأخرى.

المرونة المقطعية= (التغير فى كمية السلع محل الدراسة / التغير فى سعر السلع الأخرى) × (سعر السلعة الأخرى / كمية السلعة محل الدراسة)

$$E = \frac{\Delta Q}{\Delta P_X} \cdot \frac{P_X}{Q}$$

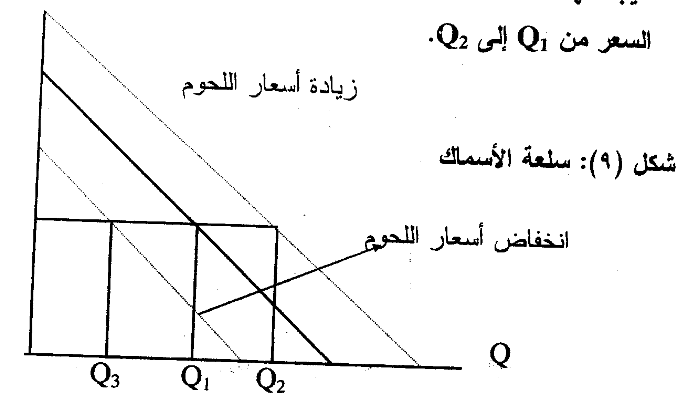
حيث أن: أسعار السلع الأخرى P_X . حيث X السلع الأخرى كمية السلعة محل الدراسة Q.

السلع البديلة:

تعتبر سلعة اللحوم وسلعة الأسماك سلعتان بديلتان فإذا فرض أن مستهلك ما يستهلك سلعة الأسماك ووجد أن سلعة اللحوم ازداد سعرها فإن هذا ينعكس على منحنى الطلب على سلعة الأسماك كالتالى:

١ - نتيجة لارتفاع أسعار اللحوم نجد أن منحنى الطلب على الأسماك انتقل إلى جهة اليمين (أعلى).

٢ - نتيجة لهذا الانتقال نجد أن الكمية المطلوبة من الأسماك زادت عند نفس السعر من Q_1 إلى Q_2.



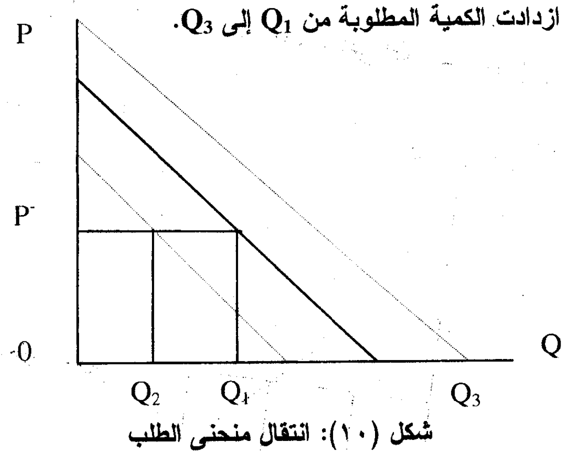
شكل (٩): سلعة الأسماك

وإذا حدث العكس وانخفضت أسعار اللحوم، نجد أن منحنى الطلب على الأسماك ينتقل إلى أسفل جهة اليسار وتنخفض الكمية المستهلكة من الأسماك من Q_1 إلى Q_3.

السلع المكملة:

السلعة المكملة هى التى لا يمكن استخدام سلعة ما بدون السلعة المكملة لها، والمثال الواضح على ذلك هو السيارة والبنزين، فالسيارة لا يمكن أن تسير أو تتحرك بدون بنزين، وبالتالى نجد أن البنزين سلعة مكملة لسلعة السيارات.

الشكل التالى (١٠) يوضح منحنى الطلب على السيارات، فإذا فرض أن سعر البنزين ارتفع فإن دالة الطلب على السيارات سوف تنتقل إلى أسفل وتنخفض الكمية المطلوبة من السيارات عند جميع مستويات أسعار السيارات، فعند السعر P^- نجد أن الكمية المطلوبة من السيارات قبل ارتفاع سعر البنزين كانت Q_1 ولكن بعد ارتفاع سعر البنزين نجد أن الكمية المطلوبة قد انخفضت وأصبحت Q_2 عند نفس السعر، والعكس صحيح إذا انخفضت أسعار البنزين فإن منحنى الطلب على السيارات سوف ينتقل إلى أعلى جهة اليمين ويزداد الطلب على السيارات ويصبح عند Q_3 أى ازدادت الكمية المطلوبة من Q_1 إلى Q_3.



شكل (١٠): انتقال منحنى الطلب

أمثلة على مرونات الطلب:

مثال (١) المرونة المقطعية: إذا كان لدينا سلعتين هما B,A وكانت الكمية المطلوبة بالسلعة A عشرة كيلو جرام، وكان سعر السلعة B خمسة جنيهات، فإذا ارتفع سعر السلعة B إلى ثمانية جنيهات، ونتيجة لارتفاع سعر السلعة B زادت الكمية المطلوبة من السلعة A إلى خمسة عشر كيلو جرام، أوجدى المرونة المقطعية لهذه السلعة.

الحـــــل:

$$\text{المرونة المقطعية} = \frac{\text{التغير فى كمية السلعة A}}{\text{تغير سعر السلعة B}} \times \frac{\text{سعر السلعة B}}{\text{كمية السلعة A}}$$

$$E = \frac{\Delta Q_A}{\Delta P_B} \cdot \frac{P_B}{Q_A}$$

$$E = \frac{15 - 10}{8 - 5} \times \frac{5}{10} = \frac{5}{3} \times \frac{5}{10}$$

$$E = \frac{5}{6} = 0.83$$

<u>تفسير النتيجة:</u> النتيجة أقل من الواحد مما يدل على أن الطلب على هذه السلعة غير مرن بالنسبة لأسعار السلع الأخرى. وبالتالى نجد أنه إذا زادت أسعار السلع الأخرى بمقدار واحد فإن الكمية المطلوبة من هذه السلعة تزداد بمقدار (0.85). أما إذا انخفضت أسعار السلع الأخرى بمقدار وحدة واحدة فإن الكمية المطلوبة من هذه السلعة تنخفض بمقدار (0.85)، وهذه النتيجة تدل على أن السلعة التى ارتفع سعرها سلعة بديلة.

مثال (٢) المرونة السعرية ومرونة القوس: إذا انخفض سعر الكيلو من اللحم من ٢٥ جنيه إلى ٢٠ جنيه، وزادت الكمية المطلوبة نتيجة ذلك من ٤٠ كيلو إلى ٥٠ كيلو لحم. المطلوب إيجاد المرونة السعرية للحم مع شرح النتيجة.

الحـــل:

$$E_P = \frac{\Delta Q^D}{\Delta P} \cdot \frac{P}{Q^D}$$

$$E_p = \frac{40 - 50}{25 - 20} \times \frac{25}{40}$$

$$E_p = \frac{-10}{5} \cdot \frac{25}{40} = \frac{-5}{4} = -1.25$$

وهذا الرقم يعنى أنه إذا زاد السعر بمقدار جنيه واحد فإن الكمية المطلوبة تنخفض بمقدار 1.25. فالمرونة هنا أكبر من الواحد، وبالتالى نستنتج أن الطلب على اللحم طلب مرن.

أما المرونة المقدرة هنا فتسمى بمرونة النقطة، وهى تختلف من نقطة إلى أخرى على منحنى الطلب ولكن إذا كان منحنى الطلب خطى فإن المرونة تكون ثابتة.

من التمرين السابق يمكن حساب مرونة القوس كالتالى:

متوسط السعر $= \frac{25 + 20}{2} = 22.5$

متوسط الكمية$= \frac{40 + 50}{2} = \frac{90}{2} = 45$

مرونة القوس$= \frac{22.5}{45} \cdot \frac{40-50}{25 - 20}$

$$= \frac{22.5}{45} \cdot \frac{10}{5} = 1$$ طلب متكافئ المرونة.

مثال (٣) المرونة السعرية ومرونة القوس: إذا كان لدينا دالة الطلب على سلعة السكر كالتالى: $Q^D=20-2P$

المطلوب:

١ - أكملى الجدول التالى:

٢ - أوجدى المرونة السعرية بين $P = 9$, $P= 6$.

٣ - أوجدى مرونة القوس عند $P = 9$, $P = 6$.

جدول الطلب (٩)

Q^D	P
	9
	8
	6

الإجابة:

$$Q^D = 20 - 2\,(8) = 4\ ,\ Q^D = 20- 2\,(9) = 20- 18 = 2$$

$$Q^D = 20- 2\,(6) = 20- 12 = 8$$

المرونة السعرية $$E_p = \frac{\Delta Q^D}{\Delta P} \cdot \frac{P}{Q} = \frac{2-8}{9-6} \cdot \frac{9}{2}$$

$$E_p = \frac{-6}{3} \times \frac{9}{2} = -9$$

هذا الطلب مرن لأنه أكبر من الواحد.

إذا انخفض السعر بمقدار وحدة واحدة. فإن الكمية المطلوبة تزداد بمقدار 9 وحدات.

مرونـة القـوس:

$$\text{متوسط السعر} = \frac{9+6}{2} = \frac{15}{2} = 7.5$$

$$\text{متوسط الكمية} = \frac{8+2}{2} = 5$$

$$E = \frac{7.5}{5} \cdot \frac{8-2}{9-6} = \frac{-7.5}{5} = -3$$

العوامل المؤثرة في المرونـة:

هناك عدة عوامل تجعل الطلب على سلعة ما مرن أو غير مرن ومن هذه العوامل ما يلى:

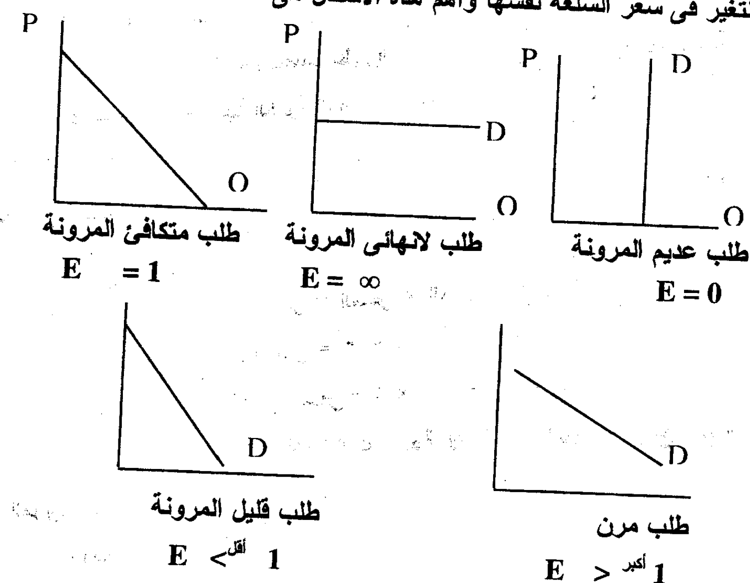
١ - أهمية السلعة وضرورتها: نجد أن هناك سلعة بالغة الأهمية مثل الدواء مما يجعل كمية السلعة عديمة الاستجابة لأسعار الدواء. أى الكمية المطلوبة مستقلة عن السعر، وبالتالى نجد أن الطلب على الدواء (أنواع معينة) عديم المرونـة. كذلك نجد أن بعض السلع والتى تسمى سلع رديئة (أى لا تزداد الكمية بانخفاض سعرها) ويعتبر الطلب عليها مستقل عن السعر. أما السلع الضرورية والترفيهية فنجد أنها تستجيب للتغير فى السعر. فالسلع الترفيهية مرونتها عالية جداً مما يجعل أى انخفاض صغير فى السعر يؤدى إلى زيادة كبيرة على الكمية المطلوبة من هذه السلعة. أما السلع الضرورية فإن نسبة التغير فى الكمية المطلوبة أقل من نسبة التغير فى السعر فهى غير مرنـة.

٢ - مدى توفر البدائل لهذه السلعة: يصبح الطلب أكثر مرونة إذا توفرت بدائل للسلعة المطلوبة، وبالتالى فإن أى ارتفاع طفيف فى أسعار السلع البديلة يزيد الطلب على السلعة محل الدراسة مما يجعل الطلب عليها أكثر مرونـة.

٣ - يلاحظ أنه فى الأجل الطويل تزداد المرونة للسلعة عنها فى الأجل القصير حيث إنه فى الأجل الطويل تظهر بدائل للسلعة أو تغير فى الأذواق.

أشكال منحنيات الطلب طبقاً للمرونة

هناك عدة أشكال لمنحنيات الطلب طبقاً لدرجة استجابة الكمية المطلوبة للتغير فى سعر السلعة نفسها وأهم هذه الأشكال هى:



فإذا كان الطلب عديم المرونة فإن الكمية المطلوبة لا تتأثر بالتغير فى سعرها، والمثال الواضح لذلك هو الطلب على الدواء. فإذا انخفض سعر دواء معين فإن هذا لا يؤدى إلى زيادة الكمية المطلوبة منه. حيث أن الكمية محددة من قبل الطبيب بغض النظر عن سعر الدواء. أما إذا كان الطلب على سلعة ما لا نهائى المرونة فإن المستهلك يمكن له طلب أى كمية من هذه السلعة دون أن يتأثر السعر.

أما الطلب المتكافئ المرونة فنجد أن انخفاض السعر بنسبة معينة يؤدى إلى زيادة الكمية المطلوبة من هذه السلعة بنفس النسبة والعكس صحيح.

علاقة الإيراد الكلى بالمرونة السعرية:

علاقة الإيراد الكلى بالمرونة السعرية دوراً هاماً فى اتخاذ قرار تخفيض سعر السلعة ورفعها. فإذا كان الطلب على السلعة مرن فإن انخفاض السعر بنسبة معينة ينتج عنه ارتفاع نسبة الكمية المطلوبة بمقدار أكبر من الانخفاض فى السعر فمثلاً إذا كان سعر الكيلو من الموز ثلاثة جنيهات وكانت الكمية المباعة منه كيلو موز فإذا انخفض سعر كيلو الموز وأصبح جنيه فإننا يمكن أن نحسب الإيراد قبل وبعد انخفاض السعر كالتالى:

الإيراد قبل انخفاض السعر = السعر × الكمية المباعة

الايراد قبل انخفاض السعر = ٣ × ٥ = ١٥ جنيه

إما الإيراد بعد انخفاض السعر= ١ × ٢٠ = ٢٠ جنيه

وبالتالى نجد أن الإيرادات زادت نتيجة لانخفاض السعر ويرجع إلى أن المرونة السعرية لهذه السلعة (الموز) أكبر من الواحد.

ويمكن حساب هذه المرونة كالتالى:

$$E_P = \frac{\Delta Q}{\Delta P} \cdot \frac{P}{Q} = \frac{5-20}{3-1} \cdot \frac{3}{5}$$

$$E_P = \frac{-15}{2} \cdot \frac{3}{5} = \frac{-9}{2} = -4.5$$

ويمكن تلخيص علاقة المرونة السعرية بالإيراد فى الجدول التالى:

جدول رقم (١٠) علاقة الإيراد الكلى بالمرونة السعرية

طلـــــب مرن $\infty > E_p > 1$	طلب غير مرن $0 < E_p < 1$	طلب متكافئ المرونة $E_p = 1$
هناك علاقة عكسية بين سعر السلعة والإيراد الكلى وبالتالى نجد أنه إذا انخفض سعر السلعة بمقدار وحدة واحدة فإن الكمية المباعة تزداد بمقدار أكبر من الواحد وبالتالى يزداد الإيراد الكلى.	هناك علاقة طردية بين سعر السلعة والإيراد الكلى فإذا انخفض سعر السلعة بمقدار وحدة واحدة (جنيه مثلاً) فإن الكمية المباعة تزداد ولكن بأقل من الوحدة (الكيلو مثلاُ) مما يؤدى إلى نقص الإيراد الكلى وإذا ارتفع السعر فإن الإيراد الكلى يزداد.	إذا زاد السعر أو انخفض فإن الكمية المباعة تنقص أو تزداد بحيث يكون الإيراد الكلى ثابت أى لا يتغير.

المرونة الدخلية:

تعبر المرونة الدخلية عن مدى استجابة الكمية المطلوبة للسلعة للتغير فى دخل المستهلك وتكون مرونة السلعة الدخلية أكبر من الواحد إذا كانت هذه السلعة ترفيهية. أما إذا كانت هذه السلعة ضرورية فإن المرونة الدخلية تكون أقل من الواحد.

$$\text{المرونة الداخلية} = \frac{\text{التغير فى الكمية المطلوبة}}{\text{التغير فى الدخل}} \times \frac{\text{الدخل}}{\text{الكمية المطلوبة}} = \frac{\Delta Q^D}{\Delta Y} \cdot \frac{Y}{Q} = E_Y$$

$$E_Y = \frac{\Delta Q^D}{\Delta Y} \cdot \frac{Y}{Q^\Delta}$$

مثال: الجدول التالى يوضح الدخل الشهرى بالجنيه والكمية المطلوبة من السلعة بالكيلو.

المطلوب: أوجدى المرونة الدخلية لهذه السلعة.

جدول رقم (١١)

الدخل	الكمية المطلوبة
1200	10
1600	12

المرونة

$$E_p = \frac{\Delta Q^D}{\Delta Y} \cdot \frac{Y}{Q^\Delta}$$

$$E_p = \frac{12 - 10}{1600-1200} \cdot \frac{1200}{10}$$

$$= \frac{2}{400} \cdot \frac{1200}{10} = 0.6$$

ففى المثال السابق يتضح أن الناتج أقل من الواحد مما يدل على أن هذا الطلب طلب غير مرن. وبالتالى نستنتج أن هذه السلعة ضرورية.

أسئلة الفصل الثالث

١ - عرفى جدول الطلب ودالة الطلب والعوامل المؤثرة فى دالة الطلب؟

٢ - إذا كان لديك دالة الطلب على سلعة المراوح الكهربائية كالتالى:

$$Q^D = 50 - 10\,P$$

حيث أن الكمية المطلوبة ~ Q^D، السعر ~P

أ - ما مقدار الكمية المطلوبة إذا كان السعر أربعة جنيهات؟

ب - إذا انخفض سعر سلعة المرواح إلى ثلاثة جنيهات فقط. فالمطلوب تقدير مرونة الطلب السعرية لهذه السلعة؟

٣ - إذا كان الطلب على سلعة ما مرن. فماذا يؤدى تغير السعر بمقدار وحدة فى الكمية المطلوبة.

٤ - هناك علاقة بين مرونة الطلب السعرية والإيراد الكلى. وضحى ذلك وبماذا تنصحين بائع يوزع سلعته فى السوق إذا أراد أن يخفض سعر هذه السلعة، وهذه السلعة تتصف بأن الطلب عليها قليل المرونة؟

٥ - إذا كانت مرونة الطلب على سلعة ما تساوى واحد. فهل إذا خفض البائع سعرها سوف يؤدى ذلك إلى زيادة إيراداته؟ وإذا أصبحت مرونة هذه السلعة اثنين (٢) فماذا يحدث لإيراداته إذا زاد السعر؟

الفصل الرابع

جانـــب العـــــرض

الفصل الرابع
جانب العــرض

يمثل جانب العرض أحد جوانب سوق السلع والخدمات. حيث أن الجانب الآخر هو الطلب، وهو ما سبق دراسته. حيث أن جانب العرض يعتبر قاسم مشترك مع جانب الطلب فى تحديد السعر التوازنى للسوق. وعرض السلعة يمثل الكمية المعروضة من السلع والخدمات عند مستويات أسعار مختلفة من جانب المنتجين أو العارضين لهذه السلع والخدمات.

فلنذكر مرة أخرى أن جانب الطلب يخص المستهلكين أو مستخدمى السلعة أو الخدمة، أما جانب العرض فهو يختص به المنتجين أو عارضى هذه السلع والخدمات .

فعرض السلع يعتبر تيار من السلع المنتجة خلال فترة زمنية معينة. وهناك فرق بين ما ينتج من السلعة وبين الكمية المعروضة من هذه السلعة.

فإذا كانت مثلاً هذه السلعة قابلة للتخزين فإن جزء من الإنتاج لن يعرض بعد إنتاجها بل يؤجل هذا العرض حينما يعرف عارضين هذه السلعة أن السعر مجزى ويكون الطلب عليها مرتفع.

ويمكن إلقاء مزيد من التوضيح على الجدول الذى يحتوى على المفاهيم كالتالى:

أولاً: دالة العرض:

دالة العرض توضح العلاقة بين الكمية المعروضة كمتغيير تابع وعوامل أخرى مستقلة مثل الأسعار، الطقس والضرائب فالكمية المعروضة مثلاً تزداد بزيادة الأسعار، وهذا ما يسمى بتمدد العرض أى أننا نتحرك على نفس منحنى العرض وبالتالى نجد أن زيادة سعر السلعة نفسها لا ينقل منحنى العرض.

أما بالنسبة للضرائب مثلاً وهو متغير مستقل تؤثر على ذلك العرض وتنقله إلى لجهة اليسرى وبالتالى يترتب على ذلك انخفاض الكمية المعروضة وزيادة الأسعار ومقدار الزيادة فى الأسعار تتوقف على مرونة دالة العرض. إما إذا اعطت الحكومة دعم للمنتج فإن منحنى العرض ينتقل إلى الجهة اليمنى وتزداد الكمية المعروضة وتقل الأسعر. ونستنتج من هذا أن الذى ينقل منحنى العرض عوامل أخرى غير سعر السلعة نفسها وتتمثل هذه العوامل فى:

١- الضرائب.

٢- الدعم.

٣- الطقس أو الكوارس الطبيعية.

٤- التقدم الفنى.

ومن هنا نجد أن دالة العرض تعكس هذه العوامل كما هو موضح بالجدول:

جدول رقم (١٢) :

دالة لعرض	جدول العرض: السعر	جدول العرض: الكمية المعروضة	منحنى العرض	قانون العرض
علاقة بين الكمية المعروضة وعوامل أخرى أى أن $Q^s=F(P,T,W,..)$ حيث أن الكمية المعروضة= Q^s سعر السلعة = P الضرائب = T الطقس = W دالة العرض الخطية $Q^s = \pm C + d P$	0 1 2 3	2 (عينات مجانية) 5 10 15	تمثيل العلاقة بين السعر والكمية المعروضة P, Q, Q^s 0, 1, 2, 3 5, 10, 15	إذا زاد سعر السلعة زادت الكمية المعروضة أى أن هناك علاقة طردية بين السعر والكمية المعروضة
	يوضح السعر والكمية المعروضة عند المستويات المختلفة للأسعار			

ثانياً: جدول العرض:

جدول العرض عبارة عن أوزان أو مقاييس تعبر عن الكمية المعروضة من سلعة ما وعلاقتها بسعر هذه السلعة أو عوامل أخرى مثل الضرائب أو الدعم كما ذكر أعلاه، فالمثال المذكور فى الجدول الأعلى يوضح العلاقة بين لضرائب والكمية المعروضة كالتالى:

جدول رقم (١٣) العلاقة بين الكمية المعروضة والضرائب:

الضرائب	الكمية المعروضة
0	20
2	15
4	10

يلاحظ من هذا الجدول أنه كلما زادت الضرائب انخفضت الكمية المعروضة. أما بالنسبة للدعم فنجد أن الكمية المعروضة تزداد بزيادة الدعم والجدول التالى رقم (١٤) يوضح هذه العلاقة.

جدول رقم (١٤) العلاقة بين الكمية المعروضة والدعم

الدعم	الكمية المعروضة
0	١٠
2	١٧
4	٢٥

يتضح من جدول (١٤) أن الكمية المعروضة زادت بزيادة الدعم.

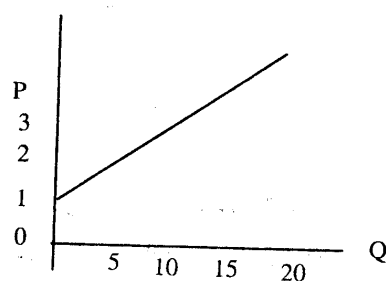
ثالثاً: منحنى العرض:

يقوم الباحث برسم وتمثيل بيانات الجداول السابقة ١٢، ١٣، ١٤ أى وضع السعر على المحور الرأسى والكمية المعروضة على المحور الأفقى كالتالى والأرقام موضحة فى جدول (١٢).

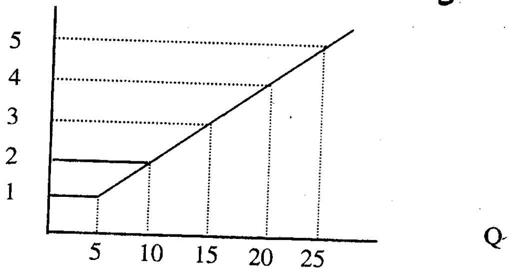
يلاحظ على منحنى العرض أن هناك كمية معروضة من السلعة ولكن ليس لها سعر أى أن هذه السلعة فى بداية الأمر يوزع منها عينات مجانية كداعية مثل مساحيق الغسيل ثم تبدأ الكمية المعروضة فى الزيادة حينما يزداد السعر كالتالى:

ومنحنى العرض ذات ميل موجب أى أن هناك علاقة طردية بين السعر والكمية المعروضة.

هناك بعض السلع والتى يبدأ منحنى العرض حينما يكون هناك ثمن لهذه السلعة وذلك مثل سلعة السيارات. فسلعة السيارات لا يمكن أن يوزع جزء منها مجانى للدعاية ولكن يبدأ عرض السلعة حينما يعطى الثمن التكاليف وقد يكون هناك أرباح غير عادية ومنحنى العرض فى هذه الحالة يكون شكله كالتالى:



أما إذا أردنا تمثيل جدول رقم (١٣) فإننا سوف نلاحظ أن منحنى العرض ينتقل جهة اليسار نتيجة لفرض الضرائب كالتالى (نفترض أن هذه الضرائب قضت على صناعة مساحيق الغسيل).



ويلاحظ هنا أن الكمية المعروضة انخفضت وارتفع السعر فمثلاً عند السعر خمسة جنيهات نجد أن الكمية المعروضة قبل فرض الضريبة كانت خمسة عشر وأصبحت عشرة.

ويلاحظ عند نفس السعر انخفضت الكمية المعروضة نتيجة لفرض الضريبة إما إذا ثبتنا السعر مثلاً عند ستة جنيهات نجد أن الكمية المعروضة قبل فرض الضريبة عشرون إما بعد فرض الضريبة انخفضت الكمية المعروضة وأصبحت ثلاثة عشر. هذا بالنسبة للضرائب إما بالنسبة للدعم فإننا نلاحظ العكس ففى حالة إعطاء الدعم نجد أن منحنى العرض ينتقل إلى أسفل جهة اليمين موضحاً زيادة الكمية المعروضة عند نفس السعر أو انخفاض السعر عند نفس الكمية المعروضة كالتالى: على الطالبة إثبات ذلك.

رابعاً: قانون العرض:

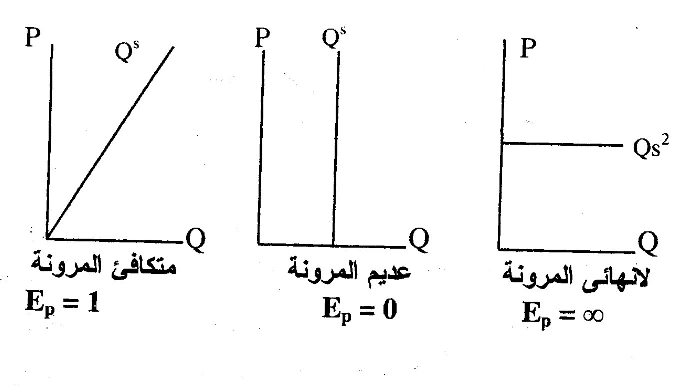
من الجداول السابقة والتمثيل البيانى نجد أن هناك علاقة بين الكمية المعروضة من السلعة وسعرها وهى علاقة طردية وبالتالى ينص قانون العرض على أنه إذا زاد السعر زادت الكمية المعروضة والعكس صحيح ويجب

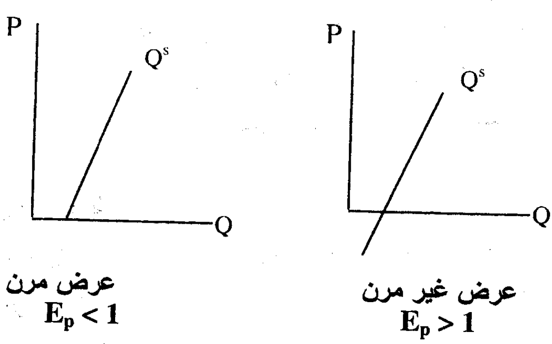
أن نلاحظ أن السعر هنا هو المحرك الأساسى للكمية المعروضة أو المطلوبة وهذا منبثقة عن نظرية الأسعار (Price Theory).

مرونة العرض وأشكال منحنيات العرض تبعاً للمرونة:

تعبر مرونة العرض عن مدى استجابة الكمية المعروضة للتغير فى سعرها. فقد يكون العرض عديم المرونة أو مالا نهائى المرونة، وأيضاً قد تكون المرونة حالة بين عديم المرونة أو مالا نهائى المرونة.

أشكال منحنيات العرض تبعاً لدرجة المرونة السعرية





عرض مرن
$E_p < 1$

عرض غير مرن
$E_p > 1$

مثال على مرونة العرض:

إذا زاد سعر سلعة الفاصوليا من ٤ جنيهات إلى ٥ جنيهات وزادت الكمية المعروضة من ٩٠٠٠ كيلو إلى ١٥٠٠٠ كيلو. أوجدى المرونة السعرية لعرض هذه السلعة مع شرح النتيجة؟

$$\text{المرونة} = \frac{\text{التغير فى الكمية المعروضة}}{\text{التغير فى السعر}} \times \frac{\text{السعر}}{\text{الكمية المعروضة}} = E_p$$

$$E_p = \frac{\Delta Q^s}{\Delta P} \cdot \frac{P}{Q^s} = \frac{15000 - 9000}{3} \cdot \frac{4}{9000}$$

$$E_p = \frac{6000}{1} \cdot \frac{4}{9000} = \frac{8}{5 - 4} = 2.67$$

هذه السلعة تتصف بالمرونة. حيث أن زيادة سعر هذه السلعة بمقدار جنيه واحد يزيد الكمية المعروضة بمقدار 2.67 كيلو.

العوامل المؤثرة فى مرونة العرض:

هناك عدة عوامل تؤثر على مرونة عرض السلعة منها:

١ - مدى قابلية السلعة للتخزين. فإذا كانت السلعة قابلة للتخزين فإن عرض هذه السلعة مرن حيث أن أى تغير فى سعر السلعة يقوم العارضون لهذه السلعة بالاستجابة لهذا التغير فى السعر. فمثلاً إذا زاد سعر السلعة فإن العارضين يقومون بزيادة العرض عن طريق السحب من المخزون. أما إذا انخفض السعر فإن العارضين سوف يقومون بتخزين هذه السلعة.

٢ - طبيعة العملية الإنتاجية. فإذا كانت عملية الإنتاج سهلة ويمكن التحكم فى الكمية المعروضة بسهولة عند حدوث تغير فى السعر فيكون العرض مرن والعكس صحيح فعرض المخبوزات (الخبز والكعك) يعتبر عرض مرن.

٣ - التوقعات المستقبلية للأسعار. فإذا كان من المتوقع أن تستمر الأسعار في التغير نجد أن العرض يكون مرن ولكن إذا كان التغير في الأسعار مؤقت فإن العرض يكون غير مرن.

٤ - يلاحظ أنه في الأجل الطويل يكون العرض مرن. أما في الأجل القصير يكون العرض غير مرن.

٥- التقدم التكنولوجي والذي ينتج عنه انتقال منحنى العرض جهة اليمين.

أسئلة الفصل الرابع

ضعى علامة (√) أو (×) أمام العبارات التالية مع التعليق على إجابتك

١ - فى حالة زيادة العرض مع ثبات الطلب فإن منحنى العرض ينتقل بأكمله جهة اليمين حيث تزداد معه الكمية التوازنية والثمن التوازنى.

٢ - إذا كانت دالة العرض كالتالى: $Q^s = -12 + 3P$ وتغير سعر السلعة من ٦ جنيهات إلى ٨ جنيهات وبالتالى نجد أن مرونة العرض السعرية تساوى ٣.

٣ - كلما انخفضت أسعار عناصر الإنتاج كلما انخفضت الكمية المعروضة من السلعة.

٤ - إذا أعطت الحكومة دعم لمنتجى سلعة ما فإنه يترتب على ذلك ارتفاع السعر التوازنى للسلعة ونقص الكمية التوازنية أيضاً.

٥ - إذا كان التغير النسبى فى السعر أكبر من التغير النسبى فى الكمية يكون عرض هذه السلعة مرن.

٦ - الجدول التالى يوضح السعر والكمية المعروضة من سلعة ما. المطلوب أوجدى مرونة العرض وفسرى النتيجة. أوجدى مرونة القوس لدالة العرض وفسرى النتيجة؟

السعر	الكمية المعروضة
10	5
20	40

٧ - إذا كانت دالة العرض $Q^s = 175 + 5P$ فإن كان السعر يساوى الصفر أوجدى الكمية المعروضة عند هذا السعر وفسرى النتيجة؟

الفصل الخامس

تـــوازن الســـوق

الفصل الخامس
تـوازن السـوق

تتحدد الكمية التوازنية والسعر التوازنى بالتقاء منحنى الطلب الكلى مع منحنى العرض الكلى.

اشتقاق منحنى الطلب الكلى للسوق:

يشتق منحنى الطلب الكلى للسوق بالجمع الأفقى للكميات المطلوبة لكل المستهلكين عند مستويات الأسعار المختلفة.

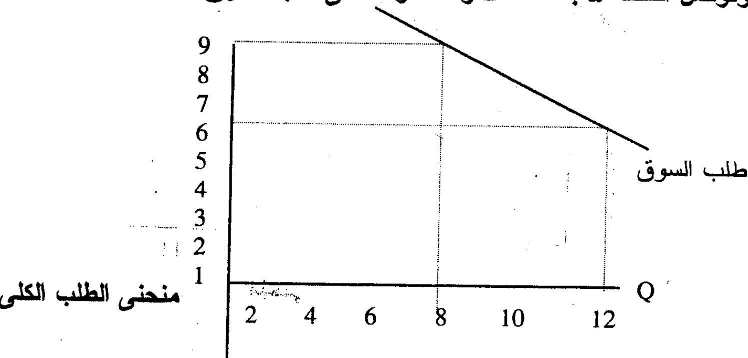
مثال: إذا كان لدينا ثلاثة أشجاص (أسماء ومحمد ويوسف) يطلبون سلعة ما عند الأسعار الموضحة بالجدول التالى:

السعر	الكمية المطلوبة من أسماء	الكمية المطلوبة من محمد	الكمية المطلوبة من يوسف	الطلب الكلى
9	3	1	-	4
6	6	4	2	12

الكمية المطلوبة عند السعر تسعة = 3+1+0 = 4

الكمية المطلوبة عند السعر ستة= 6+4+2 = 12

بالتالى نقوم بتمثيل هذه العلاقة كما يلى عند السعر ٩ ونضع نقطة التقابل بين الكمية ٤ وهى النقطة a وكذلك عند السعر ٦ نجد أن نقطة التقابل هى B وتوصل النقطة a بالنقطة B وهذا هو منحنى طلب السوق.



وبالتالى يتضح من الجدول أنه يمكن اشتقاق الطلب الكلى عن طريق الجمع الأفقى للكميات المطلوبة عند مستويات الأسعار المختلفة.

<u>اشتقاق منحنى العرض الكلى للسوق:</u>

يشتق منحنى العرض الكلى عن طريق الجمع الأفقى للكميات المعروضة للمنتجين عند مستويات الأسعار المختلفة، والجدول التالى يوضح ذلك.

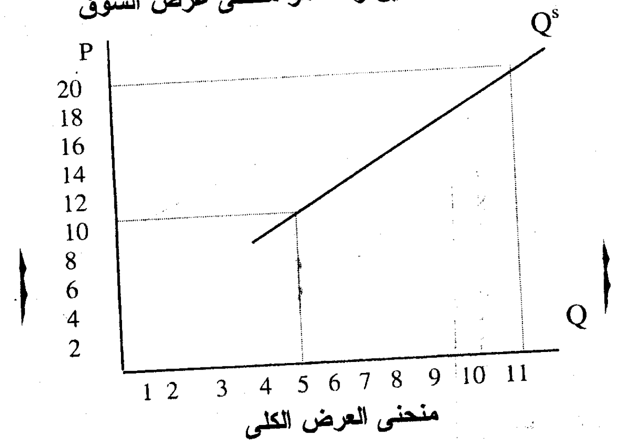
السعــر	الكمية المعروضة من منشأة منير	الكمية المعروضة من منشأة صابر	العرض الكلى
10	3	2	5
20	6	5	11

ويمكن تصوير هذه العلاقة عن طريق اشتقاق دالة العرض الكلى كالتالى:

الكمية المعروضة عند السعر (١٠) = ٣ + ٢ = ٥

الكمية المعروضة عند السعر (٢٠) = ٦ + ٥ = ١١ وهى النقطة C

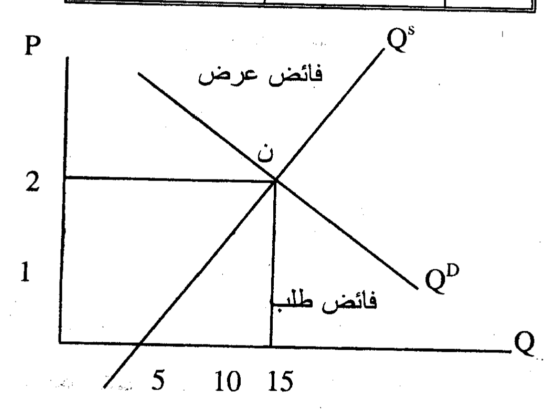
الكمية المعروضة عند السعر (٢٠) = ٦ + ٥ = ١١ وهى تمثل فى النقطة d ونقوم بتوصيل النقطتين وهذا هو منحنى عرض السوق



منحنى العرض الكلى

التقاء منحنى الطلب الكلى بمنحنى العرض الكلى يمكننا من تحديد الكمية التوازنية والسعر التوازنى وهذا هو نموذج السوق.

السعر	الكمية المطلوبة	الكمية المعروضة
0	25	5
1	20	10
2	15	15
3	10	20



من الرسم البيانى نجد أن الكمية التوازنية ١٥ والتى عندها تتساوى الكمية المعروضة بالكمية المطلوبة، وهذا عند السعر التوازنى ٢ جنيه، ونقطة التوازن تتمثل فى النقطة ن.

المنطقة التى فوق نقطة التوازن تمثل فائض عرض. حيث أن الكمية المعروضة أكبر من الكمية المطلوبة. أما المنطقة التى تحت نقطة التوازن فتمثل فائض طلب حيث أن الكمية المطلوبة أكبر من الكمية المعروضة.

توازن السوق رياضياً

يمثل توازن السوق رياضياً أهمية كبرى وذلك لتحديد الكمية التوازنية والسعر التوازنى والتالى يمثل نموذج السوق.

دالة الطلب $Q^D = \alpha - b P$

دالة العرض $Q^s = \pm C + d P$

$$Q^s = Q^D$$

ملحوظة: قد يكون مقطع دالة العرض سالباً حينما يوزع المنتج عينات مجانية أو قد يكون موجباً وذلك حينما يبدأ المنتج بعرض منتجاته عند سعر معين.

حيث أن: مقطع دالة الطلب ~ a

ميل دالة الطلب ~ b

مقطع دالة العرض ~ C

ميل دالة العرض ~ d

يمكن اشتقاق السعر التوازنى كالتالى:

أولاً: حالة المقطع السالب $Q^s = Q^D$

لدالة العرض $a - bP = -C + d P$

$$d P + b P = \alpha + C$$

$$P (d + b) = \alpha + C$$

السعر التوازنى $P = \dfrac{\alpha + c}{d + b}$

لإيجاد الكمية التوازنية نعوض فى دالة الطلب وتكون النتيجة ....

$$Q^{-} = \frac{\alpha d - bc}{(d + b)}$$

مثال: إذا كانت دالة الطلب لسلعة ما ودالة العرض كالتالى:

دالة الطلب $Q^D = 25 - 5P$

دالة العرض $Q^s = -5 + 5P$

المتماثلة $Q^s = Q^D$

أوجدى السعر التوازنى والكمية التوازنية:

الحل: $Q^s = Q^D$

$$-5 + 5P = 25 - 5P$$
$$5P + 5P = 25 + 5$$
$$10P = 30$$

السعر التوازنى $P^{-} = \frac{30}{10} = 3$

الكمية التوازنية: بالتعويض عن السعر فى دالة الطلب:

$$Q^{-} = 25 - 5(3)$$

$$Q^{-} = 25 - 15 = 10$$

<u>ثانياً</u>: حالة المقطع الموجب لدالة العرض:

$$Q^s = C + dP$$
$$Q^D = \alpha - bP$$

شرط التوازن $Q^s = Q^D$

اشتقاق السعر التوازنى:

بما أن $Q^s = Q^D$

$$C + dP = a - bP$$
$$dp + bp = a - C$$
$$P(d + b) = a - C$$

السعر التوازنى

$$P^{-} = \frac{a - c}{d + b} = 3$$

الكمية التوازنية: بالتعويض فى دالة الطلب بالسعر التوازنى نجد أن:

$$Q^{-} = \alpha - b\left(\frac{\alpha - C}{d + b}\right)$$

مثال: إذا كانت دالة الطلب ودالة العرض لسلعة ما كالتالى:

دالة الطلب $Q^D = 25 - 5P$

دالة العرض $Q^s = 5 + 5P$

$Q^s = Q^D$

الحل: $Q^s = Q^D$

$$5 + 5P = 25 - 5P$$
$$5P + 5P = 25 - 5$$
$$10P = 20$$
$$\bar{P} = \frac{20}{10} = 2$$

هذا هو السعر التوازنى.

أما الكمية التوازنية فإننا نعوض فى دالة الطلب بالسعر التوازنى.

$$Q^{-} = 25 - 5(2) = 15$$

وهذه هى الكمية التوازنية.

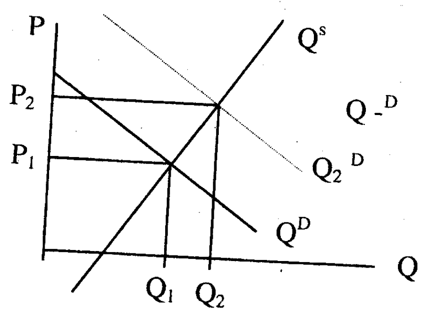
انتقال منحنى الطلب والعرض وتغير وضع التوازن فى سوق السلعة:

إنتقال منحنى الطلب:

مع ثبات منحنى العرض ينتقل منحنى الطلب نتيجة لعوامل خارجية مثل تغير الدخل أو الأذواق أو زيادة عدد السكان أو نقص عدد السكان نتيجة للحروب. فمثلاً ينتقل منحنى الطلب إلى أعلى جهة اليمين نتيجة زيادة الدخل.

وترتب على انتقال المنحنى زيادة السعر التوازنى من P_1 إلى P_2 وكذلك الكمية التوازنية من Q_1 إلى Q_2.

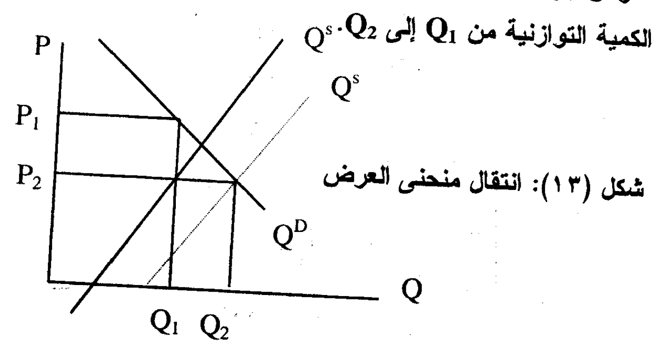
أما إذا نقص الدخل فإن منحنى الطلب ينتقل إلى أسفل وينخفض السعر التوازنى والكمية التوازنية (متروك للطالبة لرسم هذه العلاقة).



شكل (١٢): انتقال منحنى الطلب

إنتقال منحنى العرض مع ثبات منحنى الطلب:

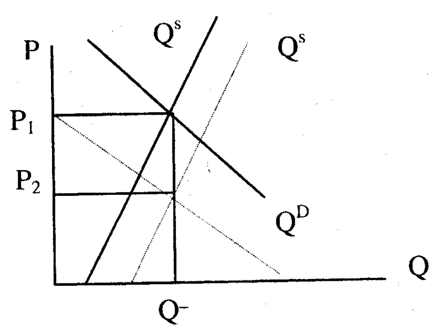
ينتقل منحنى العرض إلى أسفل جهة اليمين حيث أن هناك تقدم تكنولوجى يزيد من الطاقة الإنتاجية، ويلاحظ من الرسم أنه بانتقال منحنى العرض جهة اليمين إلى أسفل ينخفض السعر التوازنى من P_1 إلى P_2 وتزداد الكمية التوازنية من Q_1 إلى Q_2.



شكل (١٣): انتقال منحنى العرض

إنتقال منحنى العرض ومنحنى الطلب:

إذا انتقال منحنىالطلب إلى جهةاليمين نتيجة لزيادة الدخل،وإذا انتقل منحنى العرض إلى أسفل نتيجة للتقدم التكنولوجى وزيادة الإنتاج فإن السعر التوازنى والكمية التوازنية تتأثران بذلك،ويلاحظ أن الأسعارانخفضت منP_1 إلى P_2.



شكل (١٤): انتقال منحنى العرض والطلب

فرض ضريبة أو منح إعانة للمنتج

حينما تفرض ضريبة فإن جانب العرض يتأثر بهذه الضريبة ويحاول المنتج أن يقلل عبئ هذه الضريبة وذلك بانتقال منحنى العرض إلى أعلى وبالتالى يزداد السعر من P_1 إلى P_2 وتنخفض الكمية التوازنية من Q_1 إلى Q_2. وبالتالى فإن المنتج يحول جزء من الضريبة إلى المستهلك فى شكل زيادة فى الأسعار.

P_1 P_2 Q^2 Q^1

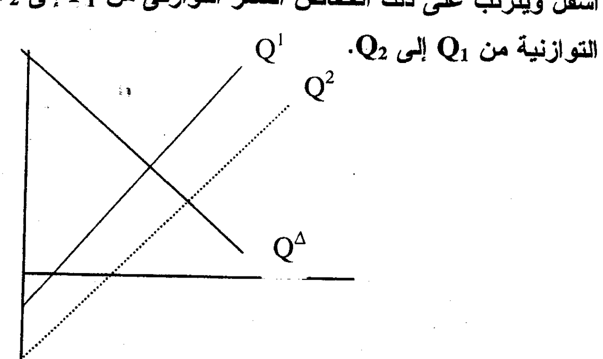
Q_1 Q_2 Q^Δ

فرض ضريبة

Q

ونتيجة لذلك نجد أن العبئ الضريبى يتم توزيعه بين المنتج والمستهلك وأن مقدار هذا التوزيع يتوقف على مرونة كلاً من العرض والطلب.

أما فى حالة منح المنتج إعانة أو دعم فأن منحنى العرض ينتقل إلى أسفل ويترتب على ذلك انخفاض السعر التوازنى من P_1 إلى P_2 وتزداد الكمية التوازنية من Q_1 إلى Q_2.



وتمثل النقطتان ١، ٢ نقط التوازن وأن المستهلك ويستفيد من هذا الدعم فى شكل انخفاض فى الأسعار.

أمثلة تطبيقية

مثال: على فرض الضريبة:

إذا كان هناك منتج لسلعة ما وكانت دالة العرض لهذا المنتج ودالة الطلب والضريبة المفروضة على منتج هذه السلعى كالتالى:

دالة الطلب $Q^s = -15 + 10\ P$

دالة العرض $Q^D = 45 - 10\ P$

$Q^s = Q^D$

وكانت الضريبة المفروضة خمس جنيهات $t = 5$

أوجدى السعر التوازنى قبل وبعد فرض الضريبة وكذلك الكمية التوازنية.

الحل: السعر التوازنى قبل فرض الضريبة:

بما أن $Q^s = Q^D$

$$-15 + 10P = 45 - 10P$$
$$10P + 10P = 45 + 15$$
$$20P = 60$$

$$\bar{P} = \frac{60}{20} = 3$$ وهذا هو سعر التوازن

<u>الكمية التوازنية قبل فرض الضريبة:</u>

بالتعويض فى دالة الطلب فإن الكمية التوازنية قبل فرض الضريبة هى:

$$\bar{Q} = 45 - 10(3) = 45 - 30 = 15$$

أما عند فرض الضريبة على سعر الوحدة المنتجة فإن السعر يتأثر ضمنياً وينقص بمقدار الضريبة أى أن السعر الجديد بعد فرض الضريبة يساوى (p-t) أى أن سعر الوحدة المعروضة مطروح منها مقدار الضريبة على كل وحده معروضه.

$$Q^s = c + d(p - t)$$

$$Q^d = a - bp$$

$$Q^s = Q^d$$

والمطلوب هنا هو إيجاد السعر التوازنى والكمية التوازنية بعد فرض الضريبة وويمكن الإجابة مع مثل هذا السؤال كالتالى:

$$Q^s = Q^d$$

نفك القوس $-c + d(p - t) = a - bp$

بإعادة ترتيب هذه المعادلة $-c + dp - dt = a - bp$

وبأخذ P عامل مشترك

$$P(d+b) = (a+c) + dt$$

بقسمة الطرفين على d + b يصبح السعر التوازنى كالتالى

$$P = \frac{a+c}{d+b} + \frac{dt}{d+b}$$

ويلاحظ أن السعر التوانى قد أرتفع بمقدار $\left(\frac{dt}{d+b}\right)$ نتيجة لفرض ضريبة. لكى نجد الكمية التوازنية نعوض فى دالة الطلب عن السعر التوازنى

$$Q^{-} = a - b\left(\frac{a+C}{d+b} + \frac{dt}{d+b}\right)$$

بتوحيد المقام

$$Q^{-} = a - \left[\frac{ba+bc+bdt}{(d+b)}\right]$$

$$Q^{-} = \frac{ad+bc-bdt}{(d+b)} = \frac{ad-bc}{(d+b)} - \frac{bdt}{(d+b)}$$

ويلاحظ هنا أن الكمية التوازنية قد أنخفضت بمقدار $\frac{bdt}{(d+b)}$ بعد فرض الضريبة .

<u>مثال على تأثر السعر التوازنى والكمية التوازنية بفر الضريبة</u>

وبالتالى نجد أن السعر بعد فرض الضريبة كالتالى (P - t). والنموذج بعد فرض الضريبة يصبح :

منحنى العرض $Q^s = 15 + 10\,(P-5)$

دالة الطلب $Q^D = 45 - 10\,P$

$Q^s = Q^D$

الحل:

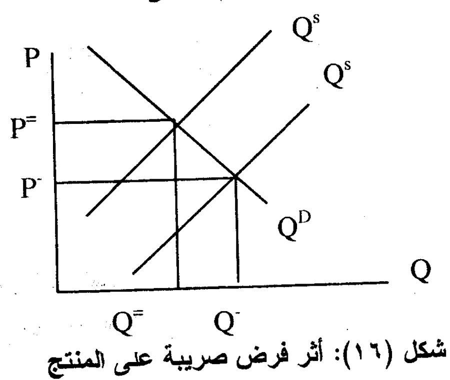
$$15 + 10\,P - 50 = 45 - 10\,P$$
$$10\,P + 10\,P = 45 + 35$$
$$20\,P = 80$$

$\bar{P} = \dfrac{80}{20} = 4$ وهذا هو السعر بعد فرض الضريبة

ويلاحظ أن السعر ارتفع من ٣ إلى ٤ جنيه. كما يلاحظ أن السعر لم يرتفع بكل مقدار الضريبة وبالتالى نجد أن عبئ الضريبة تحمله كلاً من المنتج والمستهلك. أما الكمية التوازنية فإننا نعوض فى دالة الطلب.

$$Q^- = 45 - 10\,(4)$$
$$Q^- = 45 - 40 = 5$$

يلاحظ أن الكمية التوازنية قد انخفضت من ١٠ إلى ٥ كيلو مثلاً وبالتالى نجد أنه بفرض الضريبة يلاحظ أن السعر التوازنى قد ارتفع وأن الكمية التوازنية قد انخفضت كما هو موضح بالرسم البيانى.



شكل (١٦): أثر فرض صريبة على المنتج

يلاحظ من الرسم أن السعر التوازنى قد ارتفع من P_1 إلى P_2 وأن الكمية التوازنية انخفضت من Q_1 إلى Q_2.

إعطاء دعم للمنتج:

$$Q^s = -c + d(P + K)$$
$$Q^d = a - bp$$
$$Q^s = Q^d$$

ويمكن تحدي السعر التوازنى بعد إعطاء الدعم كالتالى :

$$Q^s = Q^D$$

$$-C + d(P + K) = a - bp$$ بفك القوس

$$-C + dp + dk = a - bp$$ بإعادة الترتيب

$$Dp + bp = a + c - dk$$ بأخذ P عامل مشترك

$$P(d + b) = (a + c) - dk$$

النتيجة $P^- = \frac{a+c}{d+b} - \frac{dk}{d+b}$ السعر التوازنى

يلاحظ من هذه النتيجة أن السعر التوازنى أنخفض بمقدار $\frac{dk}{d+b}$ نتيجة لأعطاء دعم لمنتج هذه السلعة.

أما بالنسبة للكمية التوازنية فيمكن إيجادها عن طريق التعويض عـن الـسعر التوازنى فى دالة الدلب كالتالى

$$Q^- = a - b\left(\frac{a+c}{d+b} - \frac{dk}{d+b}\right)$$ بفك القوس وتحيد المقام

$$Q^- = \frac{ad - bc - bdt}{(d+p)} \left(\frac{ad - b}{d+b} - \frac{bdt}{d+b}\right)$$

ويلاحظ أن الكمية التوازنية زادت بمقدار $\frac{dbk}{d+b}$

حينما تشعر الحكومة أو واضعى السياسة الأقتصادية بأهميـــة ســلعة معينـــة بالنسبة للمجتمع فإنها تقوم بتشجيع المنتجين على الإقبال على أنتـــاج هــذه السلعة والتوسع فى إنتاجها (مثل زراعة القمح) أو مثل (صناعة الأدوية) عن طريق إعطاء دعم لهؤلاء المنتجين. يتأثر منحنى عــرض هــذه الــسلعة وينتقل إلى جهة اليمين متأثراً بإعطاء الدعم مما يترتب عليه زيـــادة الكميـــة المعروضة وأنخفاض السعر.

يمكن إعطاء مثلب على الدعم التالى:-

مثال : إذا كان مقدار الدعم الذى ترغب الحكومة أعطائه لمنتج ما يقدر بجنيه واحد وكان نموذج السوق المعطاه لك قبل أعطاء الدعم كالتالى

$Q^s = -15 + 10 P$

$Q^D = 45 - 10 P$

$Q^s = Q^D$

أوجدى السعر التوازنى قبل وبعد أعطاء الدعم؟

الحل :

السعر التوازنى قبل إعطاء الدعم

$Q^s = Q^D$

$-15 + 10P = 45 - 10 P$

$20 P = 60$

$Q^- = 15 , P^- = \frac{60}{20} = 3$ جنيهات

عوض فى دالة الطلب عن السعر لإيجاد الكمية التوازنية (متروط للطلبه)

السعر التوازنى بعد إعطاء الدعم :

دالة العرض بعد إعطاء الدعم تصبح كالتالى

$Q^s = 015 + 10 (P + K)$ حيث أن $K = 1$

$Q^s = -15 + 10 (p + 1)$

$Q^s = Q^D$

$$-15 + 10 (P + 1) = 45 - 10 P$$
$$-15 + 10 P + 10 = 45 - 10 P$$
$$- 5\ 10 P = 45 - 10 P$$
$$20 P = 50$$
$$p^{\cdot} = \frac{50}{20} = 2.5$$

لإيجاد الكمية التوازنية يعوض عن السعر التوازنى بعد إعطاء الدعم فى دالـــة الطلب

$$Q^{\cdot} = 45 - 10\ (2.5) = 45 - 25 = 20$$

التعليق على النتيجة :

يلاحظ أن سعر الوحده المنتجه قبل إعطاء الدعم كان ثلاث جنيهات أمـــا بعـــد إعطاء الدعم نجد أن السعر التوازنى أنخفض إلى ٢,٥ جنيه مما يدل على أن كلاً من المستهلك والمنتج أستفادا بمقدار الدعم المعطاه من الحكومـــه. مـــرة أخرى نذكر أن مقدار الأستفاده تتوقف على مرونة كلاً من العرض والطلب.

أسئلة الفصل الخامس

١ - ضعى علامة (√) أو (×) أمام العبارة التالية مع التعليق على إجابتك.

أ - وجود فائض طلب يؤدى إلى انخفاض سعر السلعة، بينما وجود فائض عرض يؤدى إلى ارتفاع سعر السلعة.

ب- السعر التوازنى للسلعة هو السعر الذى يرضى المستهلك.

٢ - الجدول التالى يوضح الطلب والعرض لسلعة ما:

السعر	الكمية المطلوبة	الكمية المعروضة
2	10	2
4	9	3
6	8	4
8	7	5
10	6	6
12	5	7

المطلوب:

أ - ارسمى منحنى الطلب ومنحنى العرض وحددى على الرسم نقطة التوازن.

ب - أوجدى مرونة الطلب السعرية عند تغير السعر من ١٠ إلى ١٢ وفسرى النتيجة.

جـ- أوجدى مرونة العرض عند تغير السعر من ٤ إلى ٦.

٣ - إذا كانت دالة الطلب $Q^D = 70 - 10P$

ودالة العرض $Q^s = 10 + 10P$

المطلوب:

أ - أوجدى السعر التوازنى والكمية التوازنية.

ب - إذا فرضت ضريبة على إنتاج هذه السلعة بمقدار جنيه واحد احسبى السعر التوازنى والكمية التوازنية بعد فرض الضريبة.

الفصل السادس

نظرية سلوك المستهلك

الفصل السادس
نظرية سلوك المستهلك

يفسر سلوك المستهلك بثلاث نظريات أساسية وهى:

١ - نظرية المنفعة.

٢ - نظرية منحنيات السواء.

٣ - نظرية التفضيل المستوحى.

مقدمـــــــــة:

نظرية المنفعة الحدية تفسر سلوك المستهلك عند استخدامه سلعة أو خدمة بأنه يستخدم هذه السلعة لاشباع الحاجات أو للحصول على منفعة معينة، وسوف نتعرض لها بالتفصيل.

أما نظرية منحنيات السواء فهى أيضاً تدرس سلوك المستهلك وكونه على منحنى سواء دون آخر ومدى أهمية الدخل والأسعار، وسوف يأتى الشرح المتعلق بذلك.

نظرية التفضيل المستوحى:

تدرس أيضاً سلوك المستهلك عندما يستخدم سلعة معينة وكيف يرتب تفضيلاته، فمثلاً إذا كان هذا المستهلك يفضل التوليفة من السلع A على التوليفة B ويفضل التوليفة B على التوليفة C فإننا نستنتج من ذلك أنه يفضل التوليفة A على التوليفة C وهكذا.

نظرية المنفعة

عند دراستنا للمنفعة فإننا سوف نتعرض لبعض المفاهيم منها: مفهوم المنفعة، والمنفعة الحدية، والمنفعة الكلية.

مفهوم المنفعة: المنفعة هى درجة الإشباع الذى يحصل عليه المستهلك من استهلاكه لسلعة أو خدمة ما. فمثلاً إذا أكل هذا الشخص قطعة حلوى فإنه سوف يحصل على درجة إشباع معينة وسد حاجته وإشباع رغبته.

وتجدر الإشارة أنه يمكن إشباع حاجات الإنسان بطريقة مباشرة مثل المأكل والملبس والمسكن، أو قد يمكن إشباع حاجات الإنسان بطريقة غير مباشرة مثل المصانع والآلات فهى سلع نافعة اقتصادياً لأنها تصلح لإشباع حاجات الإنسان بطريقة غير مباشرة، وتقاس المنفعة للسلعة أو الخدمة بمقدار شعور الفرد بأنها قادرة على إشباع رغباته وحاجاته. والمنفعة تعتبر ظاهرة اقتصادية تعكس أذواق الأفراد وميولهم.

خصائص المنفعة:

١ - تتميز منفعة السلع والخدمات بأنها تكون كبيرة طالما أنها تشبع حاجة شديدة الإلحاح وتكون قليلة إذا كانت تشبع حاجة قليلة الإلحاح. فكوب الماء فى نظر شخص شديد الظمأ تكون منفعته أكبر بكثير من منفعته فى نظر شخص غير ظمآن.

٢ - تتميز منفعة السلع والخدمات بأنها تعبر عن شعور شخصى لا يستطيع تقديره إلا الشخص نفسه المستخدم لهذه السلعة ولذلك يصعب إجراء مقارنة دقيقة بين منفعة سلعة أو خدمة معينة فى نظر أفراد متعددين وقد تغلب على هذه النقطة عن طريق وسيط المبادلات (النقود). فإذا كان لدينا شخصين يريدان أن يشتريان سلعة معينة فقد يشترى الشخص الأول خمسة كيلو جرامات من هذه السلعة، وقد يشترى الشخص الآخر كيلو واحد من نفس السلعة، ونفترض فى هذا المثال أن الشخصين لهما نفس مقدار الدخل، وبالتالى نجد أن الشخص الأول يحتاج لهذه الكمية

لإشباع رغبته، والشخص الثانى أيضاً يحتاج للكمية التى اشتراها (كيلو واحد) لإشباع رغبته هو الآخر (المنفعة).

والواقع أن المستهلك يقوم بترتيب حاجاته المتعددة حسب درجة أهميتها أو لحاجتها ويبدأ بإشباع الحاجة الأكثر إلحاحاً حيث يخصص جزءًا من دخله للحصول على السلع والخدمات اللازمة لها. ومن الطبيعى أنه كلما تدرج فى إشباع هذه الحاجة كلما قلت درجة إلحاحها.

المنفعة الحدية: هى مقدار ما يحصل عليه الشخص من منفعة نتيجة استهلاكه وحدة إضافية من سلعة ما أو أنها منفعة آخر وحدة مستهلكة، وتقاس المنفعة الحدية كالتالى:

$$\text{المنفعة الحدية} = \frac{\text{التغير فى المنفعة الكلية}}{\text{التغير فى الكمية المستهلكة}} = \frac{\Delta TU}{\Delta Q}$$

حيث أن المنفعة الكلية Tu Total-utility

المنفعة الكلية: هى مجموع المنفعة التى يحصل عليها المستهلك من استهلاكه لعدد من الوحدات لسلعة ما. والمنفعة الكلية تتزايد مع زيادة الوحدات المستهلكة من السلعة ولكن بمعدلات متناقصة، وهذا ما يسمى بقانون تناقص المنفعة وإليك هذا المثال ليوضح كل ذلك.

مثال: سمير شاب يحب البرتقال وأردنا أن نقيس درجة الإشباع من استهلاكه ثلاث برتقالات وهذا الجدول يوضح ذلك..

منفعة استهلاك البرتقال

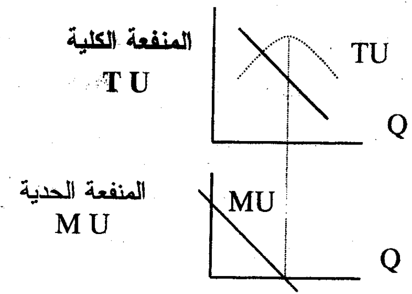
المنفعة المستهلكة من البرتقال	المنفعة الكلية	المنفعة الحدية
1	5	5
2	9	4
3	12	3

مرة أخرى نذكرك بالمنفعة بأنها تعنى الإشباع وأصحاب هذه النظرية وضعوا وحدات قياس قد تتمثل فى السعرات الحرارية، وبالتالى نجد أن المنفعة الكلية من استهلاك سمير للبرتقالة الأولى 5 سعرات حرارية، وهى تمثل المنفعة الكلية والحدية فى نفس الوقت لأن درجة الإشباع المتولد من هذه البرتقالة الواحدة 5 وحدات، وهى المنفعة الحدية وكذلك تعتبر المنفعة الكلية لأنه لم يأكل غير هذه البرتقالة.

أما حينما يستهلك سمير البرتقالة الثانية فإن المنفعة الكلية قد زادت (درجة الإشباع) إلى 9 وحدات، وبالتالى فإن الإضافة لدرجة الإشباع من البرتقالة الثانية تتمثل فى [9 - 5 = 4] أربع وحدات، وهذه هى المنفعة الحدية للبرتقالة الثانية. ويلاحظ أن المنفعة الحدية المشتقة من البرتقالة الثانية (4 وحدات) أقل من المنفعة الحدية من البرتقالة الأولى (5 وحدات). هذا التناقص يسمى بمبدأ تناقص المنفعة. وإذا إستهلك سمير الوحده الثالث فإن المنفعة الكلية تصبح 12 وحدة حينما استهلك سمير ثلاث برتقالات، وبالتالى فإن المنفعة الحدية للبرتقالة الثالثة تساوى.

$$\text{Marginal utility (MU)} = \frac{\Delta Tu}{\Delta Q} = \frac{12 - 9}{3 - 2} = 3$$

بينما تصل المنفعة الكلية إلى أقصى درجة (أقصى إشباع) حينما تصل المنفعة الحدية إلى الصفر.



الحالات التى لا ينطبق فيها قانون تناقص المنفعه

لقد سبق أن ذكرنا أنه بزيادة عدد الوحدات المستهلكة من سلعة ما فإن منفعة الوحدات المتتالية تتناقص إلا أن هناك بعض الحالات التى لا ينطبق عليها هذا القانون منها :

١ - وقت أستخدام السلعة

إذا تناول شخص ثلاث أكواب من عصير البرتقال متتالية فإنه طبقاً لقانون تناقص المنفعة الحدية نجد أن الكوب الأول من العصير له منفعة كبيرة والكوب الثانى تقل المنفعة الحدية عن الكوب الأول أما الكوب الثالث فإن المنفعة الحدية المتحصل عليها منه تكون أقل من الكوب الثانى. إلا أنه إذا تناول هذا الشخص ثلاث أكواب من العصير فى أوقات مختلفة فإن كل كوب له منفعته الحدية والتى لا تتأثر بالأكواب الأخرى والتى تناولها الشخص فى أوقات أخرى.

٢ - تعدد استخدام السلعة:

إذا كان هناك أوجه متعدد لاستخدام السلعة مثل عصير البرتقال والذى يمكن استخدامه فى الشرب مباشرة أو عمل الحلوى أو الكيك. فنحن نجد أن كوب البرتقال المستخدم للشرب مباشرة منفعته مستقلة عن منفعة كوب البرتقال الثانى والمستخدم فى عمل الكيك وبالتالى لا يمكن لنا القول أن منفعة الكوب الثانى من عصير البرتقال أقل من منفعة الكوب الأول. هناك أمثلة متعددة على تنوع استخدامات السلعة الواحدة مثل الماء فقد يستخدم فى الشرب أو التنظيف أو الطهى وهكذا.

٣ - السلع التى تكمل بعضها البعض (المكملة):

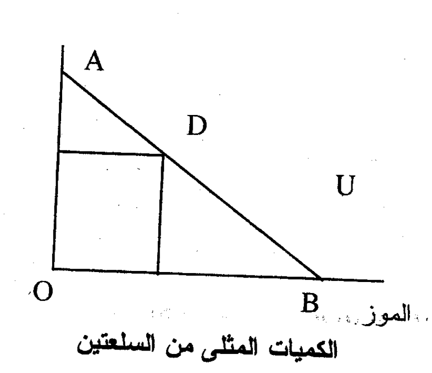
هناك سلع لا يمكن أن يستخدم إلى فى وجود سلعة أخرى فمثلاً هناك سلعة الأحذية فسلعة الأحذية - نجد أن الحذاء يكون من قطعتين حذاء الرجل

اليمنى وحذاء الرجل اليسرى بالتالى لا يمكن لنا أن نقول أن منفعة الحذاء الخاص بالرجل اليمنى أكبر منفعة من حذا الرجل اليسرى. كذلك نجد أن السيارة تستخدم أربع عجلات والأربع عجلات لا تمثل أحداهم أكبر منفعة من الأخريات (عبد المنعم راضى ١٩٩٢ ص ص ١٧٤ - ١٧٥)

دالة المنفعة وخط الميزانية:

فالمستهلك ليس لديه الحرية الكاملة لاستهلاك أى كميات من السلع والخدمات. فالمستهلك مقيد بالدخل المتاح له وأسعار هذه السلع والخدمات التى فى ظلها يحدد الكميات المثلى من السلع والخدمات لاستهلاكها لكى يحصل على أقصى إشباع ممكن.

إذا افترضنا للتبسيط أن مستهلك ما يستهلك نوعين فقط من السلع لإشباع حاجاته ولتكن هاتين السلعتين البرتقال والموز. ونفترض أيضاً أن خط الدخل هو AB وأن منحنى المنفعة هو U.



الكميات المثلى من السلعتين

عند النقطة A نجد أن المستهلك ينفق كل دخله لشراء البرتقال، وعند النقطة B نجد أن المستهلك ينفق كل دخله لشراء الموز. أى نقطة بعيدة عن

هاتين النقطتين تمثل مزيج من كميات من السلعتين ولكن النقطة المثلى (الأحسن) هى نقطة D وهى تمثل نقطة توازن المستهلك. هذه النقطة تمثل الكميات المثلى من السلعتين والتى يحصل المستهلك من استهلاكه لها وتمثل أقصى إشباع ممكن فى ظل دخله المتاح والأسعار السائدة فى السوق (مفترضين أن المستهلك لا يدخر من دخله).

عند نقطة توازن المستهلك نجد أن:

$$\frac{\text{المنفعة الحدية لسلعة البرتقال}}{\text{المنفعة الحدية لسلعة الموز}} = \frac{\text{سعر الكيلو من البرتقال}}{\text{سعر الكيلو من الموز}}$$

$$\frac{MU_1}{MU_2} = \frac{P_1}{P_2}$$

حيث أن: المنفعة الحدية لكيلو البرتقال MU_1

المنقعة الحدية لكيلو الموز MU_2

سعر كيلو البرتقال P_1

سعر كيلو الموز P_2

أما إذا كان المستهلك ينفق دخله كله على البرتقال فقط فإن توازن المستهلك (يصل إلى أقصى إشباع) وهو:

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للبرتقال}}{\text{سعر كيلو البرتقال}} = \text{المنفعة الحدية للنقود MU of money}$$

$$\frac{MU_1}{P_1} = MU_m$$

<u>مثال:</u> الجدول الآتى يوضح الكمية المستهلكة من السلعتين B, A والمنفعة الكلية لكل منهما، والمطلوب تحديد الكميات التوازنية لكلاً من السلعتين مع العلم بأن سعر السلعة A جنيهان، وسعر السلعة B أربعة جنيهات.

والمطلوب إيجاد الكمية المثلى من السلعتين والتى تحقق أقصى إشباع لهذا المستهلك؟

جدول (٧)

الكمية	السلعة A	السلعة B
1	10	20
2	19	38
3	27	54
4	34	69

الحل:

جدول (٨)

الكمية	السلعة A			السلعة B		
	المنفعة الكلية	المنفعة الحدية	منفعة الجنيه	المنفعة الكلية	المنفعة الحدية	منفعة الجنيه
1	10	10	$\frac{10}{2}=5$	20	20	$\frac{20}{4}=5$
2	19	9	$\frac{9}{2}=4.5$	38	18	$\frac{18}{4}4.5$
3	27	8	$\frac{8}{2}=4$	54	16	$\frac{16}{4}=4$
4	34	7	$\frac{7}{2}=3.5$	69	15	$\frac{15}{4}=3.7$

وقد تم حساب المنفعة الحدية للسلعة الأولى والثانية كالآتى:

المنفعة الحدية للسلعة A للوحدة الأولى = 10

المنفعة الحدية للسلعة A للوحدة الثانية 9 = 10-19

المنفعة الحدية للسلعة A للوحدة الثالثة 8 = 19 - 27 وهكذا

المنفعة الحدية للسلعة B للوحدة الأولى = 20

المنفعة الحدية للسلعة B للوحدة الثانية = 20 - 38

المنفعة الحدية للسلعة B للوحدة الثالثة = 16 =38-54وهكذا

المنفعة الحدية للجنيه للسلعة $A = \frac{8}{2} = 4$

المنفعة الحدية للجنيه للسلعة $B = \frac{MU_A}{P_A} = \frac{16}{4} = 4$

يتضح من الجدول السابق أن نقطة توازن المستهلك هى:

$$\frac{MU_A}{MU_B} = \frac{P_A}{P_B}$$

$$\frac{8}{16} = \frac{2}{4} = \frac{1}{2}$$

وهى عند استهلاك ثلاث وحدات من السلعة A وثلاث وحدات من السلعةB.

تحليل سلوك المستهلك باستخدام منحنيات السواء

لقد سبق أن حللنا سلوك المستهلك باستخدام المنفعة الحدية وهذه المنفعة قائمة على فرض قياسها إلا أن فى الوقع لا يمكن أن نقيس المنفعة كميا ولكن يمكن التعبير عنها ترتيباً طبقاً للمنافع أو الأهمية بين السلع وبعضها بالنسبة للمستهلك. وأصحاب المنفعة الترتيبية هم أدجورث وبارتيو

وهيكس. وقد عبر عن هذه المنفعة باستخدام منحنيات السواء والتى بنيت على فكرة أن المستهلك يستطيع أن يفاضل بين توليفة من السلع وتوليفة أخرى على أساس ما تعطيه هذه التوليفة من إشباع أكبر أو أقل من التوليفة الأخرى.

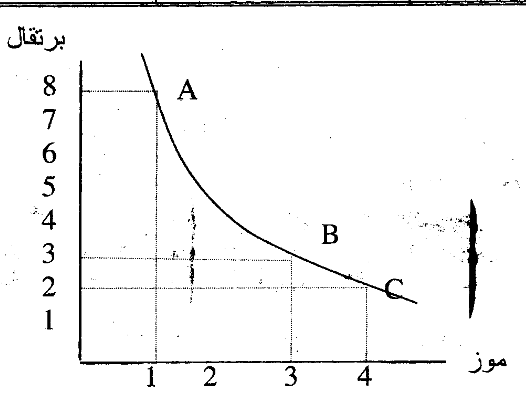
وبالتالى يصور منحنى السواء لمستهلك ما توليفة السلع والخدمات التى تعكس رغباته وتفضيلاته.

خصائص منحنيات السواء:

١ - إذا كان لدينا سلعتين هما البرتقال والموز فإن أى نقطة على منحنى السواء والتى تمثل مزيج من السلعتين تحقق نفس مستوى الإشباع، والجدول التالى، والرسم يظهران عدة توليفات.

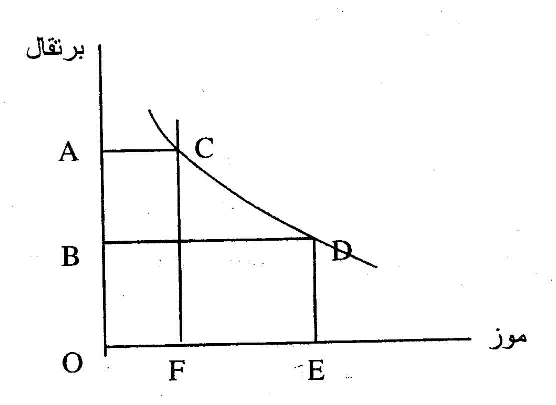
جدول (٩)

التوليفات	البرتقال	الموز
A	1	8
B	3	3
C	4	2



شكل (١٧): رسم منحنى السواء

٢ - منحنيات السواء ذات ميل سالب وهذا يعنى أنه يجب التنازل عن وحدات من سلعة البرتقال فى سبيل الحصول على حدات إضافية من سلعة الموز. ويمثل ميل منحنى السواء. معدل الاحلال الحدى: وهو يعنى الكمية المتنازل عنها من سلعة ما فى سبيل الحصول على وحدة إضافية من سلعة أخرى.

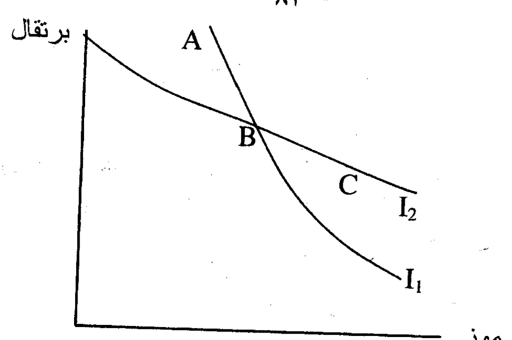


شكل (١٨): معدل الاحلال الحدى

معدل الاحلال الحدى = $\frac{\text{التغير فى كمية الموز}}{\text{التغير فى كمية البرتقال}}$ = ميل منحنى السواء

معدل الاحلال الحدى = $\frac{-\Delta_{Ban}}{\Delta_{org}} = -\frac{OA-OB}{OE-OF}$

٣ - منحنيات السواء لا يمكن أن تتقاطع ولإثبات ذلك نفترض أن هناك منحنيان سواء تقاطعا كما هو موضح بالرسم، وبالتالى نجد أن:



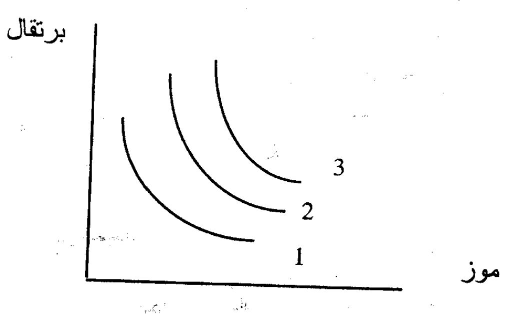
شكل (١٩): لا تتقاطع منحنيات السواء

أ - التوليفة A تحقق نفس مستوى الإشباع مثل التوليفة B.

ب- التوليفة C تحقق نفس مستوى الإشباع مثل التوليفة B.

نستنتج من (أ)، (ب) أن التوليفات A,B,C تحقق نفس مستوى الإشباع وبالتالى يجب أن تكون هذه التوليفات على منحنى سواء واحد، وبالتالى فإن منحنيات السواء لا يمكن أن تتقاطع.

٤ - كلما انتقل المستهلك إلى منحنى سواء أعلى كلما حقق درجة إشباع أكبر أى أن منحنى السواء رقم 2 يحقق إشباع أكبر من منحنى السواء رقم واحد حيث أن الكميات المستهلكة على المنحنى 2 أكبر منها على المنحنى واحد. وهذا الشكل يمثل خريطة منحنيات السواء لمستهلك ما.



شكل (٢٠): انتقال منحنى السواء إلى أعلى

خط الميزانية أو الدخل:

ليس لدى الأفراد الحرية فى الانتقال إلى منحنيات سواء أعلى ولكنهم مقيدون بمستوى دخلهم. فدخل المستهلك يوزع بين السلع المشتراة، فإذا فرض أن الشخص أو المستهلك يوزع دخل على شراء سلعتين فقط (للتبسيط) ولذلك فإن الدخل يوزع كالتالى.

الدخل = كمية السلعة الأولى × سعرها + كمية السلعة الثانية × سعرها

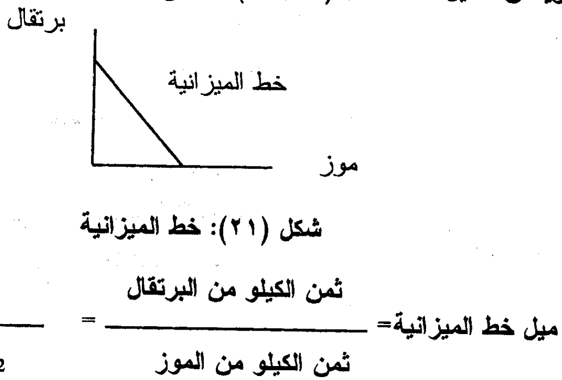
$$Y = P_1 X_1 + P_2 X_2$$

حيث أن:

سعر السلعة الثانية P_2 ، سعر السلعة الأولى P_1.

كمية السلعة الثانية X_2 ، كمية السلعة الأولى X_1.

ويمكن تمثيل خط الدخل (الميزانية) كالتالى:



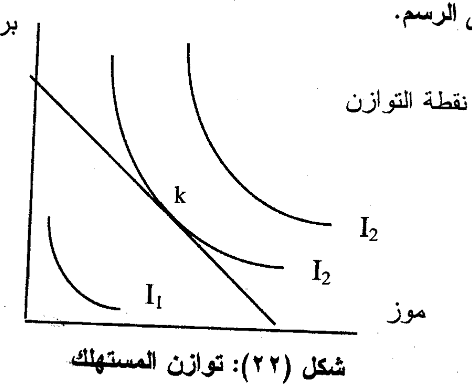
شكل (٢١): خط الميزانية

$$\text{ميل خط الميزانية} = \frac{\text{ثمن الكيلو من البرتقال}}{\text{ثمن الكيلو من الموز}} = \frac{P_1}{P_2}$$

توازن المستهلك

يلاحظ من التحليل السابق أن هناك منحنيات السواء وخط الميزانية لنفس المستهلك. فإذا وضعنا منحنى السواء مع خط الميزانية فإن خط الميزانية الذى يكون محاسب لمنحنى سواء معين فى نقطة معيّنة فإن هذه

النقطة تمثل نقطة توازن المستهلك وبالتالى نجد أن نقطة التوازن هى النقطة K الممثلة فى الرسم.



شكل (٢٢): توازن المستهلك

وعند هذه النقطة نجد أن:

$$\frac{-\Delta Q_2}{\Delta Q_1} = \frac{P_1}{P_2} \quad \text{(المعادلة الأولى)}$$

وقد سبق أن حللنا سلوك المستهلك فى ظل النظرية الحدية. وقد استخلصنا أن:

$$\frac{MU_1}{MU_2} = \frac{P_1}{P_2} \quad \text{(المعادلة الثانية)}$$

من المعادلة الأولى والمعادلة الثانية نستنتج أن نقطة توازن المستهلك هى:

$$\frac{-\Delta Q_2}{\Delta Q_1} = \frac{MU_1}{MU_2} = \frac{P1}{P_2}$$

$$\frac{\text{التغيرفى كمية سلعة الموز (-)}}{\text{التغير فى كمية سلعة البرتقال}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للبرتقال}}{\text{المنفعة الحدية للموز}} = \frac{\text{سعر البرتقال}}{\text{سعر الموز}}$$

من هذا الاستنتاج ونقطة توازن المستهلك نجد أن تحليل سلوك المستهلك سواء بطريقة المنفعة الحدية أو عن طريق تحليل منحنيات السواء يعتبران وجهان لعملة واحدة لأن كلاً من الطريقتين انتهت بنفس النتيجة.

الأثر الإحلالى والأثر الدخلى

Income effect and substitution effect

إن تغير السعر يعتبر من أهم العوامل التى تغير سلوك المستهلك تجاه السلعة التى تغير سعرها أو ثمنها. فانخفاض سعر سلعة ما يؤدى إلى زيادة الكمية المشتراة من هذه السلعة، وترجع هذه الزيادة إلى تأثيرين عرفا بأثر الدخل، وأثر الاحلال. ويوضح ذلك بأنه رغم أن دخل الفرد من العمل ومن مصادر أخرى يظل ثابتاً على ماهو عليه نجد أن انخفاض السعر لإحدى السلع المستهلكة يؤدى إلى تحسن فى وضع المستهلك الاقتصادى والدليل على ذلك نجد أن المستهلك:

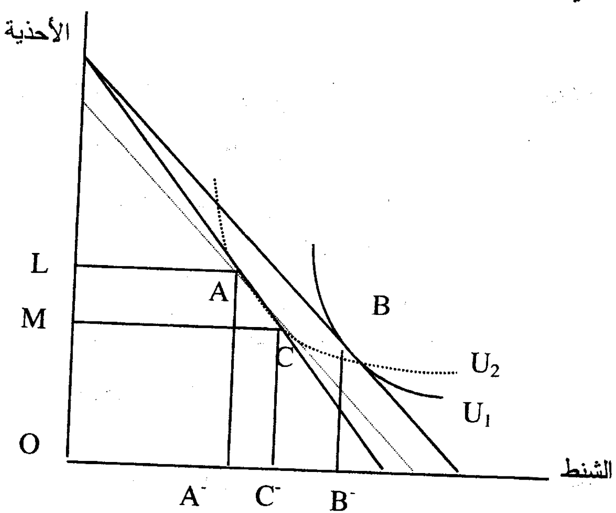
١ - يستطيع شراء نفس كميات السلعة التى انخفض ثمنها وتوفير جزء من دخله.

٢ - يستطيع المستهلك فى ظل الأسعار الجديدة شراء كميات إضافية من نفس السلعة.

٣ - يمكن للمستهلك أن يخفض مشترياته من سلعة ويزيد مشترياته من السلعة التى انخفض ثمنها بحيث يحقق مستوى الإشباع من السلعتين؟

فإذا فرض أن داليا تستهلك سلعتين هما الشنط والأحذية. نفترض أن سعر الشنط قد انخفض مع بقاء أسعار الأحذية كما هى. فكيف نحلل سلوك داليا تجاه انخفاض أسعار الشنط.

والرسم البيانى التالى يوضح منحنى السواء وخط الميزانية (السعر) لهذه السيدة.



شكل (٢٣):منحنى السواء وخط الميزانية

حينما ينخفض سعر الشنط نجد أن خط الميزانية تغير ميله مع ثبات المقطع علي المحور الرأسى. ومع انخفاض سعر الشنط نجد أن داليا (المستهلك) تنتقل من النقطة التوازنية A إلى النقطة التوازنية الجديدة **B**.

كما نفترض أن المستهلك يرغب فى البقاء عند مستوى الإشباع قبل أن ينخفض السعر ويرغب فى إدخار المبلغ المتوفر من انخفاض السعر. فإننا نرسم خط موازى لخط الميزانية الجديد بحيث يكون مماس لمنحنى السواء القديم (U_1) ويمس هذا الخط منحنى السواء عنط النقطة **C**.

وبالتالى فإن التحرك من النقطة A إلى النقطة C تقيس الأثر الإحلالى الناتج من تغيرات السعر حيث أن المستهلك يميل إلى إحلال السلعة التى انخفض ثمنها محل السلعة الأخرى والتى ظل ثمنها دون تغير.أى زادت الكمية

المشتراة من الشنط A¯إلى C¯،أما كمية الأحذية المشتراة فنجد أنها انخفضت من L إلى M.

هذا هو الأثر الإحلالى والذى يمثل أحد التأثيرين لتغير السعر، أما الأثر الثانى فإنه يسمى بالأثر الدخلى حيث أن الدخل هنا يزداد ضمنياً نتيجة لانخفاض السعر وزيادة الدخل، وهذه سوف تترجم فى شكل زيادة الكميات المشتراة من السلعتين. ويتمثل الأثر الدخلى فى الانتقال من منحنى سواء إلى منحنى سواء أعلى ويتحقق مع هذا الانتقال مقدار أعلى من مستوى الاشباع. فالانتقال من منحنى السواء U_1 إلى منحنى السواء U_2 يتمثل فى زيادة الكمية المشتراة من السلعة التى انخفض ثمنها من C¯ إلى B¯، وهذا هو الأثر الدخلى.

نخلص من هذا أن السلعة التى انخفض ثمنها ازدادت الكمية المشتراة منها مرتين، مرة نتيجة لإحلال هذه السلعة محل الأحذية (الأثر الاحلالى) ومرة أخرى نتيجة لزيادة الدخل ضمنياً (الأثر الدخلى) أى أن الأثر الكلى لانخفاض سعر الشنط أدى إلى زيادة الكمية المطلوبة(المشتراة)من هذه السلعةمن A¯ إلىB. (يسمى هذا التحليل بتحليل "سلاتسكى")،وهناك تحليل آخرمشابه له يسمى "هكس".

الأثر الكلى لتغير سعر السلعة = الأثر الاحلالى + الأثر الدخلى

Total effect = income effect + substitution effect

أسئلة الفصل السادس

١ - الجدول التالى هو جدول المنفعة النسبية لمستهلك ما، ويفترض أن سعر السلعة (أ) هو (٢ جنيه) وسعر السلعة (ب) هو (٤ جنيهات).

الكمية المستهلكة من السلعة أ	المنفعة الحدية	منفعة الجنيه	الكمية المستهلكة من السلعة ب	المنفعة الحدية	منفعة الجنيه
1	30		1	40	
2	16		2	30	
3	12		3	24	
4	10		4	10	

المطلوب:

أ - إكمال بيانات الجدول، ثم حددى الكمية المستهلكة من السلعتين أ، ب التى تحقق توازن المستهلك.

ب- إحسبى الدخل المنفق على شراء سلعتين عند وضع التوازن.

جـ- قدرى المنفعة الكلية عند كل كمية مستهلكة.

د - فسرى النتائج.

الفهـرس